

رأس المال
يبتلع حلم
الفقراء
في امتلاك
بيت العمر



الواسطة
والمحسوبة.. أفة
خطيرة تنهش جسد
المجتمع والدولة

الثروات الطبيعية..
كنوز يمنع الاحتلال
الفلسطينيين من
استغلالها

نظام تقاعد العاملين
في القطاع الخاص..
صندوق استثماري أم
حماية اجتماعية؟

10

8

6

أثقل كاهل الطبقة الوسطى والعروض المقدمة لا تشمل ذوي الدخل المحدود

رأس المال يتلعب حلم الفقراء في امتلاك بيت العمر



وتضيف العسيلي: "المشكلة ليست في العرض والطلب، ما هو معروض لا يناسب متوسطي الدخل"، مشيرة إلى وجود العديد من مشاريع الإسكان التي تعرض أسعارا مبالغاً فيها حيث قد يصل ثمن الشقة الواحدة إلى 200 ألف دولار، مشيرة إلى أن فئة قليلة هي فقط من تستطيع تملك مثل هذه البيوت وعن طريق الاقتراض.

وترى العسيلي أن الأسعار لا تتواءم وكلفة البناء، وأن ربح المستثمر في بعض المناطق مبالغ فيه. بدوره يؤكد قسيس ان هناك طلباً متزايداً على الشقق السكنية، مقرأ في الوقت ذاته بوجود فجوة بين العرض والطلب، مبيناً أن المطورين في الفترة الماضية كانوا يميلون إلى بناء شقق في مناطق أسعار الأرض المقامة عليها عالية وتحديداً في مناطق (أ) ومساحات الشقق واسعة وبتشطيبات عالية، ما جعل أسعار الشقق مرتفعة ولا تلبى احتياجات كافة الفئات.

ويؤكد أن القطاع الخاص بدأ خلال السنوات الأخيرة في البحث عن طرق لتخفيض سعر الأرض بزيادة العرض وبخلق مساحات أراضٍ للبناء وهذا ما أدى إلى حركة بناء خارج المدن مثل الضواحي ومدينة روابي، داعياً متوسطي الدخل وذوي الدخل المحدود إلى

واداريا للسلطة الفلسطينية.

ومع الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات ومحدودية الأراضي داخل المدن، بدأت تطفو على السطح ظاهرة بناء اسكانات الضواحي ومدينة نموذجية جديدة "روابي".

650 مليون دولار قروض سكنية

تظهر البيانات الصادرة عن سلطة النقد أن عدد القروض البنكية الممنوحة لأغراض السكن حتى نهاية العام 2013 وصلت إلى 13200 قرض بلغت قيمتها 650 مليون دولار، ويبلغ متوسط فترة سداد قرض السكن 14 سنة بينما تبلغ أقصى فترة سداد 25 سنة.

سمح عسيلي من منتدى فلسطين العقاري / الراصد الاقتصادي ترى أن هذه الآلية تضع المقرض أمام ضغوطات متصاعدة، قائلة: "حوصرت المواطن بقروض لمدة 20 عاماً وبأسعار فوائده عالية"، مشيرة إلى أن المقرض يعيش دوماً تحت ضغط، والقروض تطوق حياته وتجعله رهينة للبنك طوال هذه السنوات، وأن أسعار الشقق في رام الله وغيرها مبالغ فيها ولا تلبى احتياجات ذوي الدخل المحدود ولا حتى متوسطي الدخل.

اتفق مع مقال بتوفير دفعة أولى من ثمن الشقة ومن ثم تقسيط الباقي بشيكات مؤجلة تصل لنحو 5 سنين، مشيراً إلى أن القسط الواحد يصل إلى نحو ألفي دولار، وهو ما يرى بأنه خيار غير متاح لغالبية الأسر التي لا تستطيع توفير الدفعة الأولى أو قسطاً شهرياً بهذه القيمة. غير أن محمد راضي، وهو موظف لا يتجاوز راتبه الـ 2500 شيقل، لا يفكر بالمطلق في الحصول على قرض لأغراض السكن، لأن قيمة راتبه لا تلبى الشروط اللازمة لتسديد الفاتورة الشهرية للقرض.

سياق تاريخي

انتشار أراضي المشاع وقلة الأراضي المسجلة في الطابو دفع الشباب الذين يتزوجون حديثاً للسكن مع أهاليهم أو بناء طوابق علوية، كما يقول عيسى قسيس الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري. ويشير إلى أن نحو 82% من السكان يملكون العقار الذي يسكنونه، بينما فقط 18% من السكان يعيشون في بيوت مستأجرة، أي بمعنى أن ثقافة الاستئجار غير منتشرة في فلسطين. ويعلل قسيس ذلك بقوله إن الفلسطينيين يخشون دائماً على المستقبل في ظل عدم وضوح الرؤية المستقبلية.

ويلفت قسيس إلى أن عدم الوضوح المستقبلي يدفع الفلسطينيين إلى العمل بتقافة التمويل على حساب الادخار، وهذا يتضح من ارتفاع نسبة الودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية وهذا ما يشجع على البناء.

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية انشئت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري التي شجعت البنوك لمنح قروض في مجال الإسكان، ثم جاءت انتفاضة الأقصى وعادت الناس لمخاوفها بشأن المستقبل.

ومع استمرار النمو السكاني الطبيعي ظهرت الحاجة لبناء شقق سكنية، تلبى احتياجات الأجيال الجديدة، وبدأ القطاع الخاص يستثمر في البناء ما أدى لزيادة أسعار الأراضي والعقارات خاصة في مناطق (أ) التابعة أمينياً

حياة وسوق أيهم ابوغوش

حلم المواطن الفلسطيني بامتلاك بيت العمر يصطدم بواقع فرضه رأس المال، فالمستثمرون والبنوك يطرحون حملات ترفع شعارات براءة لاستهداف فئات ذوي الدخل المحدود لامتلاك سكن، لكنها في حقيقة الأمر ليست سوى فاتح للشهية للمقتدرين أو قل لذوي الدخل المتوسط المرتفع، وما على من يقرر الالتحاق بأحدى هذه الحملات إلا أن يستعد ليطوق رقبته بقيود الالتزامات البنكية، ثم يرهق مصير عائلته لسنين طويلة، وان يستعد للعبة الأرقام: أنت باختصار ستعيد ثمن الشقة مضاعفاً!

آراء المواطنين متباينة

"إنهم لا يتركون لك كثيراً من الخيارات، فأنت أمام حلين، إما أن تعيش على أمل امتلاك بيت ولو بعد سنين طويلة وإن كنت تدفع فوائد عالية، أو أن تبقى تعيش بالأجرة المرتفعة أصلاً، والتي ترهق بدورها ميزانية الأسرة..". ويقول عادل إبراهيم (35 عاماً) وهو موظف في أحد الدوائر الحكومية، والذي اشترى شقة في رام الله، إن رأس المال هو من يتحكم بخيارات متوسطي ومحدودي الدخل بخصوص التوجه لامتلاك بيت، مشيراً إلى أنه يفضل دفع ثمن الشقة مرتين وأن تصبح بعد 20 عاماً ملكاً له ولأبنائه على أن يبقى يدفع أجرة طوال عمره. ويقر عادل بأن هذا الخيار جعل مصير أسرته معلقاً تحت رحمة البنك 20 عاماً وهي مغامرة لا يعرف عقابها في بلد يعاني من تقلبات اقتصادية وسياسية متسارعة.

عادل ليس إلا واحداً من الجيل الشاب الذي بدأ يبحث عن بيت له، فلا يجد سوى خيار اللجوء إلى البنك أو الرهن العقاري بحيث يقترض ثمن الشقة ويقوم بجدولة حياته على أقساط لسداد القرض على فترة تمتد لـ 25-30 سنة وذلك حسب الدخل الشهري للأسرة على أن يترتب عليه فوائد تصل في مجملها إلى حد يجعله يسد ثمن الشقة مضاعفاً. بدوره، يقول بلال الكسواني (33 عاماً)، إنه فضل طريقة أخرى للهروب من الفوائد البنكية بأن

حقوقكم

عزيزي المساهم...
تفيد القاعدة رقم (17) من مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين بأنه يجب أن يوضح رئيس اجتماع الهيئة العامة للمساهمين عند بدء الاجتماع بأنه يحق لكل مساهم إثارة الأسئلة والاستفسارات خلال الاجتماع، وأن مجلس الإدارة ملزم بالإجابة. كما يجب إدارة الاجتماع بشكل حر، وإفساح المجال للجميع للتعبير عن آرائهم في إطار جدول الأعمال وضمن فترة زمنية معقولة، وتوجيه الاستفسارات لأعضاء مجلس الإدارة.

الاتصال من أجل النزاهة والمساءلة
aman
Transparency Palestine

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية



* 75٪ من ثمن الشقة فائدة للبنك وربح للمستثمر! * نصف الراغبين في امتلاك وحدات سكنية لا يستطيعون تلبية شروط العروض المقدمة * فائدة قروض الاسكان الأعلى في المنطقة وعروض «تأجر وتملك» قد تعيد المالك إلى مستأجر بعد سنين من التسديد



سمير عبد الله

ارباعها فوائد وارباحا.

ويؤكد د. عبد الله أن سعر الفوائد البنكية في فلسطين عموماً تبقى هي الأعلى في المنطقة في ظل غياب بنك مركزي يتحكم بسعر الفائدة وفق معايير تشجع الاستثمار.

من جهته، يقول قسيس "إذا كان الراغب في امتلاك السكن يمتلك المبلغ المطلوب لماذا يتحمل أسعار الفوائد؟، مقراً أن الحاجة من شأنها دفع غير المقتدرين إلى شراء البيت عن طريق قرض سكني. ويضيف: "صحيح ان المقترض يدفع فوائد لكنه بعد عشرين سنة سيكون قد وفر بيتاً كما أن الفوائد التي دفعها قد لا تعني الكثير أمام تضخم أسعار العقارات بعد الانتهاء من سداد القرض".

دعم الاسكان الاجتماعي

لجأت دول عدة إلى اقامة مشاريع اسكانية تستهدف الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، بحيث يمنح محدودو الدخل شققاً وأقساط شهرية ميسرة على أن يتم تجميع ما يدفعه من أجرة ليسد به ثمن الشقة ثم يصبح مالكا لها بعد الانتهاء من تسديد كامل ثمنها.. هذه المهمة يرى الكثير من المراقبين بأنها تقع على كاهل القطاع العام وليست من مسؤوليات القطاع الخاص.

وحول ذلك يقول اسعيد: "مهمة الحكومة هي الاهتمام بالفئات المهمشة وليس ذوي الدخل المحدود" مشيراً إلى إنشاء الوزارة مشروعين واحد في قلقيلية وآخر في نابلس يضمن وحدات سكنية لفئات مهمشة، منوهاً إلى أن إنشاء مثل هكذا مشاريع يعتمد على امكانيات الدولة.

ويضيف: "مسؤولية وزارة الأشغال هي مساعدة المواطن على ايجاد دخل مناسب"، منوهاً إلى ان السياسة الوطنية للاسكان المرفوعة للمصادقة عليها من قبل الرئيس محمود عباس تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف في قطاع الاسكان وأولها المواطن، كما أنها تدخل أنماطاً جديدة في عمليات شراء المساكن.

"تأجر وتملك"

بعض عروض الاسكان المقدمة، تطرح على المقترض أن يدفع ما مقداره أجرة ايجار شهرية مقابل أن يمتلك الشقة بعد أن يستوفي من ايجارها كامل ثمنها، لكن هذه العروض تتضمن بنداً يقتضي أنه لو تعثر المقترض لسبب أو لآخر عن سداد الدفعة الشهرية فإنه يحق للجهة المقترضة أن تعيد امتلاك البيت بينما يعود المواطن مستأجراً ولو بعد سنوات طويلة من التسديد.

حول ذلك يقول اسعيد: "هذه العروض موجودة على نطاق ضيق، وعندما يصبح هناك قانون



بشار المصري

ألف دولار.

- سعر المتر المشطب في نابلس والخليل لن يتجاوز 900 دولار بأي حال بينما يصل سعر تشطيب المتر في رام الله إلى 1100 دولار.

- إذا كلف متر البناء في نابلس نحو 180 ديناراً فإنه سيكلف في رام الله 220 ديناراً نظراً لفارق الأسعار بين المدينتين ومعدل الأجور وقيمة الأرض.

- سعر شقة مشطبة في نابلس والخليل مساحتها 120 متراً مربعاً يقدر سعرها 80-90 ألف دولار، بينما تصل في رام الله 110-120 ألف دولار.

- بالمحصلة سعر الشقة في رام الله أعلى من مثيلتها في الخليل ونابلس بنحو 30٪.

- ربح المستثمر من ثمن الشقة يتراوح 30-45٪ وذلك حسب امكانية المقاول إن كان يستورد مباشرة وبكميات كبيرة أم لا وحسب جودة التشطيب.

ثلاث أرباع ثمن الشقة فائدة للبنك وربح للمستثمر

حسب سلطة النقد فإن متوسط سعر الفائدة على قرض السكن يتراوح بين 4٪ - 5.5٪.

ويقول عفيف اسعيد- وكيل مساعد وزارة الأشغال العامة والإسكان إن أبرز ما حققته الوزارة خلال السنوات الأخيرة أنها نجحت في الضغط لتخفيض سعر الفائدة بعد ان وصلت في سنوات سابقة إلى نحو 8٪.

ويرى اسعيد ان الوزارة بالتعاون مع الشركاء أقرت سياسة وطنية للاسكان في فلسطين وهي قريبة من الحصول على مصادقة الرئيس عليها، وستأخذ في الاعتبار تنظيم كل ما يتعلق بقطاع الاسكان سواء سعر الفائدة البنكية ودور الحكومة في تنظيم القطاع وتحديد العلاقة مع المطورين، ودراسة القروض البنكية لتصبح شاملة لفئات الأقل حظاً، بالإضافة إلى تحديد الأسعار وأماكن السكن ونسب ربح معقولة.

ولكن إلى أن يتم تنظيم هذا القطاع وفق السياسة الوطنية للاسكان التي تعلن عنها الوزارة، فإن الحقيقة الماثلة ان المواطن الذي يشتري شقة من خلال قرض سيدفع ثلاثة ارباع ثمنها فوائد وقروضا، حيث يبدو سعر الفائدة خادماً للوهلة الاولى، فعندنا نتحدث عن سعر فائدة 5٪ فهذه نسبة سنوية وليست على كامل مبلغ القرض، فمثلاً شقة سعرها 100 ألف دولار سيددها المقترض بعد 17 عاماً 160 ألف دولار، ولو افترضنا أن سعر ربح المقاول من الشقة هو 40 ألف دولار فهذا يعني أن الكلفة الحقيقية للشقة هو 60 ألف دولار بينما سيسدها للبنك 160 ألف دولار ما يعني انه دفع ثلاثة



منيف اطریش

أن البنوك تعتمد دخل الأسرة، وحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء فإن معدل الأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية يصل إلى 91 شيقلاً وذلك حسب احصائية صادرة عن الربع الثاني من عام 2012، ما يعني ان متوسط الأجور الشهرية في فلسطين 2275 شيقلاً فقط، الأمر الذي يعني بالضرورة أن متوسط دخل الأسرة (رب الأسرة وزوجته) سيصل إلى نحو 4600 شيقلاً بالمتوسط الأمر الذي يؤكد أن من يتقاضون رواتب تعادل متوسط الأجر في فلسطين لن يكونوا قادرين على الحصول على قرض سكني، لأن أهم شروط الحصول على القرض هو ان تكون قيمة القسط الشهري لا تتجاوز 40٪ من الدخل الكلي للأسرة.

ويؤكد الدكتور سمير عبد الله مدير البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس أن ما هو معروض من وحدات سكنية من قبل القطاع الخاص لا ينسجم واحتياجات ذوي الدخل المحدود أو حتى متوسطي الدخل، بل يوائم احتياجات وقدرات متوسطي الدخل المرتفع وتحديد الفئة التي تتقاضى راتباً شهرياً لا يقل عن 5 آلاف شيقلاً.

تفاوت في الأسعار بين رام الله ونابلس والخليل

هناك عدة عوامل تلعب دوراً في تحديد سعر أي شقة، لعل أبرزها سعر الأرض، والمساحة المسموح بالبناء عليها وعدد الطوابق، وكلفة المواد الأساسية للبناء، بالإضافة لجودة التشطيب.

وإذا كان سعر الأرض عاملاً متغيراً في هذه العملية باختلاف منطقة وأخرى، فإن العوامل الأخرى أيضاً متغيرة، فمثلاً بخصوص مساحة الأرض المسموح للبناء عليها ستجد في رام الله مساحة البناء المسموح بها هي 42٪ من دونم الأرض بينما تصل النسبة في نابلس إلى 50٪، وكذلك فإن عدد الطوابق المسموح بالبناء بها في نابلس أكثر من رام الله.

"حياة وسوق" استعان بثلاثة مكاتب هندسية في ثلاث مدن هي: شركة العميد الهندسية - نابلس، ومكتب اتحاد المستشارين - الخليل، ومكتب سفاريني للاستشارات الهندسية - رام الله، بالإضافة إلى خبير هندسي مختص من رام الله هو المهندس عمار شلهوب. وحتى لا نضع القارئ في دهاليز لعبة الأرقام فإننا سنورد بعض النقاط التي قد تشكل إضاءة للقارئ:

- بشكل عام فإن سعر دونم الأرض في مدينتي نابلس والخليل يتراوح بين 150-220 ألف دولار، وفي رام الله يبدأ سعر الدونم من 200 ألف دولار وقد يصل إلى 700



عيسى قسيس

البحث عن شقق تلبية الغرض في هذه الأماكن وبأسعار أقل وعدم الالتفات إلى الشقق ذات المساحات الكبيرة والمواصفات العالية والأسعار الكبيرة.

50٪ من الأسر لا تستطيع توفير متطلبات الحصول على قرض

تظهر بيانات الجهاز المركزي للاحصاء أن نحو 16 ألف شخص يعبرون سنوياً عن رغبتهم في امتلاك بيت جديد في الأراضي الفلسطينية، غير أن نصف هؤلاء لا يستطيعون تلبية الشروط اللازم توفيرها للحصول على البيت وفق عروض الاسكان المتوفرة، ما يعني أن العروض السكنية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية تستثني مسبقاً نصف الراغبين في امتلاك بيت. ويقر عيسى قسيس الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بوجود فجوة بين العرض والطلب، مشيراً إلى أن هناك فرقا بين من يرغب في امتلاك بيت وبين من يستطيع توفير الشروط اللازمة لامتلاكه. ويبين أن دراسات خاصة بالشركة بنيت على احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء أظهرت وجود حاجة لتوفير 7-8 آلاف شقة سنوياً للمقتردين بينما تصل الحاجة الفعلية إلى نحو 16 ألف شقة سنوياً.

ولكن لماذا لا يستهدف القطاع الخاص ذوي الدخل المحدود؟

يجيب على ذلك الدكتور سمير عبد الله مدير البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، الذي يوضح ان دورة استعادة رأس المال ستطول وستفقد جدواها لو تم استهداف هذه الفئة، لأن عدد سنوات تقسيط القرض ستزيد وقيمة الدفعة الشهرية ستقل، وبالتالي لا يستطيع المستثمر ان يصبر أكثر من 25 سنة (الحد الأقصى لتسديد قرض السكن) لاستعادة رأس ماله وتحقيق الأرباح. ويضيف: "هناك مخاطر سياسية واقتصادية كلها تدفع المطور للقيام بمشاريع يستعيد بها رأس المال بأقل عدد من السنوات". ويوضح ذلك قسيس بقوله إنه عندما انشئت السلطة، حاول القطاع الخاص ان يبدأ بمنح قروض لذوي الرواتب المتدنية لكن ذلك لم يكن متاحاً لأن امكانيات صاحب الراتب المتدني لن تسمح له بتسديد القرض في الفترة الزمنية اللازمة، ما اضطر إلى تغيير شروط القرض لتشمل الدخل الاجمالي للأسرة.

العروض ليست لذوي الدخل المحدود

تظهر البيانات الصادرة عن سلطة النقد ان متوسط دخل الحاصل على قرض السكن 1900 دولار، مع الإشارة إلى

جدولان يبينان قيمة القروض السكنية التي حصل عليها المواطنين

القيمة (مليون \$)											النوع
4th. Q/2013	3rd. Q/2013	2 nd . Q/2013	1 st . Q/2013	4 th . Q/2012	3rd. Q/2012	2nd. Q/2012	1 st . Q/2012	4th. Q/2011	3rd. Q/2011	2nd. Q/2011	
326	337	324	314	307	290	277	261	237	207	186	قروض الإسكان
324	310	300	293	292	281	267	261	253	212	203	قروض الرهن العقاري
650	647	624	607	599	571	544	522	490	419	289	Total

الفترة	قيمة قروض الإسكان والرهن العقاري (مليون \$)	عدد المقترضين
2nd. Q 2011	389	10030
3rd. Q 2011	419	9946
4th. Q 2011	490	12083
1 st . Q 2012	522	12095
2nd. Q 2012	544	12059
3rd. Q 2012	571	12037
4th. Q 2012	599	12737
1 st . Q 2013	607	12629
2nd. Q 2013	624	12710
3rd. Q 2013	647	12940
4th. Q 2013	650	13200

* سعر الشقة في رام الله أعلى بنحو 30 % من نظيرتها في نابلس والخليل * 13200 قرض اسكان ورهن عقاري بقيمة 650 مليون دولار حتى نهاية العام الماضي * الدولة تقف عاجزة أمام إنشاء مساكن تلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود والآمال معلقة على السياسة الوطنية لتطوير المساكن

تحتوي على شقق لا يستطيع شراءها إلا أصحاب الدخل المرتفعة". ويؤكد شاهين أن مهمة إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود تقع على كاهل الحكومة التي تقف عاجزة أمام هذه الأمور، منوها إلى أن الحكومة يجب أن تولي إقامة مساكن لذوي الدخل المحدود بالتعاون مع جهات عربية وصديقة لأن الأمر يتعلق بتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه والحد من الهجرة، مستغرباً أن يتم دعم المستوطنين بأسكانات بأسعار مخفضة في وقت لا تتوفر للفلسطيني إمكانية الدعم والصمود.

من جهته، يرى المهندس خالد الفارس من شركة الفارس والنبالي للعقارات أن أسعار الشقق في الضواحي بالمؤكّد لا تتناسب مع ذوي الدخل المحدود لأنها في الغالب يصل سعرها إلى مستويات أعلى من الشقق في مدينة رام الله والبييرة.

ويتفق المهندس مروان عبد السلام المدير العام لشركة العميد الهندسية مع ما ذهب إليه الفارس بتأكيد أن أسعار الشقق في الضواحي كالريحان أعلى من رام الله أو تضاهي، مؤكداً بأن كلفة بناء المتر المربع الواحد في هذه الضواحي أعلى بـ 50 دولاراً من أي بناء سكني في رام الله نظراً لوجود مصاريف فنية وإدارية.

غير أن منيف طريش الرئيس التنفيذي لمجموعة عمار العقارية لمشروع الريحان بالقرب من رام الله، رفض بشدة فكرة أن أسعار الشقق في الضواحي أعلى منها في رام الله، قائلاً: "إن أسعار الشقق في ضاحية الريحان تراوحت بين 65 ألف دولار (بمساحة 100 متر مربع) لغاية 120 ألف دولار (170 متراً مربعاً) فيما سعر شقة بنفس المساحة في رام الله بـ 170 ألف دولار".

وأضاف: "بالتأكيد أسعار الشقق لدينا أقل من رام الله، خاصة أن ثمن الأراضي منخفض مقارنة مع رام الله، كما أننا بنينا عدداً كبيراً من الشقق وهذا يقلل علينا التكلفة"، مشيراً إلى أن الشقق السكنية في ضاحية الريحان برام الله والجنان بجنين المملوكيتين لشركة عقار بنيتا وفق معايير سكن عالية الجودة.

وحول الرأي القائل إن اسكانات الضواحي لا تلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود، قال طريش: "كل الشقق في ضاحية الريحان بيعت وبأسعار مناسبة، وهذا يدل على وجود رغبة بالشراء"، مشيراً إلى أن مجموعة عقار بصدد البدء بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع ضاحية الريحان، مبيناً أن هذه المرحلة ستستهدف الفئات الأقل دخلاً ليتراوح سعر الشقة بين 80-85 ألف دولار، ويكون قيمة القسط الشهري 340 دولاراً وفترة تسديد تصل لـ 25 عاماً.

* هذا التحقيق ينشر بالتعاون مع انترنيوز في إطار دورة تدريبية مختصة في الصحافة الاقتصادية

الأرض فإن سعرها سيكون 80 ألف دولار، ولو سعر شقة بنفس المساحة في روابي يصل 90 ألف دولار وطرحت سعر حصة الشقة من الأرض سيصل سعرها كذلك إلى 80 ألف دولار أي أن سعر الشقتين متساو.

ويؤكد الخبير عمار شلهوب: "حسب اعتقادي فإن شركة مسار اشترت دونم الأرض لبناء مدينة روابي ب (تراب المصاري) حيب بلغ سعر شراء الدونم 5-7 آلاف دولار وهذا يجعل كلفة البناء أقل بكثير مما هي عليه في رام الله".

لكن المهندس مروان عبد السلام من شركة العميد الهندسية يرى أنه ينبغي إضافة 50 دولاراً على سعر بناء المتر المربع الواحد في بعض المساكن الحديثة كروابي والريحان نظراً لوجود مصاريف فنية وإدارية إضافية تتعلق بالمشروع، مقراً بأن المواصفات الفنية في هذه المدينة أو الضواحي الجديدة عالية المستوى، وهو ما لم تتفق معه سماح عسيلي من منتدى فلسطين العقاري/ الراصد الاقتصادي بقولها: "أسعار الشقق في الضواحي الجديدة وفي روابي مبالغ فيها"، مضيفاً أن بعد روابي عن مدينة رام الله يزيد من كلفة المواصلات على الساكنين فيها وهذا يوجب ضرورة تخفيض الأسعار فيها لأن تكون قريبة من أسعار الشقق في رام الله.

مصادر موثوقة اطلعت "حياة وسوق" على بعض المعلومات التي تدفع باتجاه تخفيض أسعار الشقق في روابي لعل أبرزها أن المدينة معفاة من الضرائب كما أن الشركة القائمة عليها تستورد المواد الخام بشكل مباشر وهو ما يخفض التكلفة ويستوجب أن تكون أسعار الشقق أقل مما هي عليه الآن لكن ما يحسب للقائمين على المدينة أنهم ينشئون بنية تحتية وشبكة داخلية متطورة.

الضواحي.. هل شكلت بديلاً لذوي الدخل المحدود؟

يؤكد د. محمد شاهين مسؤول وحدة الشكاوى والبحوث في لجنة حماية المستهلك في محافظة رام الله والبييرة أن ما يتم طرحه من اسكانات في ضواحي المدينة مثل الريحان والاتحاد وغيرها لا تلبي احتياجات ذوي الدخل المحدود، مشيراً إلى أن أسعار الشقق في هذه الضواحي تماثل نظيرتها في رام الله والبييرة.

وأضاف: "ليست من مهمة صندوق الاستثمار مثلًا الدخل في منافسة مع تجار العقارات، بل يجب أن يكون مساهماً في بناء اسكانات لذوي الدخل المحدود"، مؤكداً أن صندوق الاستثمار يجب أن يتوجه لإقامة مشاريع لذوي الدخل المحدود بأقل الأسعار وتمكنهم من التسديد بطريقة ميسرة.

ونوه إلى أن "اسكانات الضواحي ما هي إلا اسكانات

خزائن المطابخ، وأصابع التدفئة والبويلر، والأبواب والكهربائية، وغيرها العديد.

دعوة الحكومة للقيام بدورها

يؤكد المصري أن إنشاء مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود هي مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، ولكن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الجهات الحكومية، حيث تقع عليها مسؤولية تطوير سياسة الاستثمار بشكل عام، وسن قوانين لتشجيع الاستثمار في القطاع العقاري تكون فاعلة وموجهة في هذا المجال بشكل خاص، تضمن تقليل المخاطر وتشجيع المستثمرين والمطورين لإقامة مشاريع إسكانية لهذه الشريحة، وكذلك مواصلة المبادرات من المجتمع الدولي والتي تهدف إلى توفير المواد الأساسية اللازمة كالمياه والطاقة إضافة إلى مواد البناء والتي تخضع لسياسات الجانب الإسرائيلي بالكميات اللازمة وبأسعار معقولة.

ويضيف: "من خلال تجربتنا في بناء مدينة روابي على سبيل المثال، لا تزال مشكلة تأمين مصادر مياه دائمة وصعوبة استصدار التصاريح اللازمة لها تشكل تحدياً كبيراً أدى إلى تأجيل انتقال سكان المرحلة الأولى، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من خلال الوسائل التقنية المتاحة، والقنوات السياسية والدبلوماسية، والتكاليف الإضافية من ميزانية المشروع، إضافة إلى تحدي توفير الطرق اللازمة للمدينة، هي نفس التحديات التي يجب أن تتصافر كافة الجهود الحكومية والدولية للعمل على حلها، حتى يكون القطاع الخاص قادراً على الاستمرار في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي القادر على دعم الاقتصاد".

ودعا الجهات الحكومية إلى أن تؤدي دوراً كبيراً في التنسيق مع الجهات الممولة وتوجيهها لهذا القطاع بشكل يضمن المساهمة في حل مشكلة الإسكان لذوي الدخل المحدود، وتوفير المشاريع الإسكانية اللازمة لتلبية احتياجات هذه الفئة، ومساعدة المؤسسات التمويلية في برامجها الموجهة لها من حيث تحسين شروط التسليف ودعمها، والتنسيق مع القطاع الخاص وتوجيهه، وإشراك مؤسسات المجتمع المحلي.

يبدوان حديث قسيس والمصري عن أن الأسعار في روابي أقل من رام الله صحيح في ظاهره، لكن عندما تحلل الأرقام ستجد غير ذلك، فقسيس الذي يضرب أمثلة عن أسعار شقق في رام الله تصل إلى 200 ألف دولار ربعها ثمن الأرض، فستجد عند تطبيق معادلة الأرض أن سعر الشقة في روابي يماثل نظيره في رام الله، فعلى سبيل المثال لو كان سعر شقة بمساحة 120 متراً مربعاً هو 10 آلاف وطرحت ربع ثمن الشقة وهو حصة الشقة من سعر

ينظم قطاع الإسكان، سيكون المواطن محمياً، وستخرج هذه العقود من كونها بين طرفين لتكون عقوداً موحدة يحكمها القانون".

روابي

يعتقد قسيس أن الضواحي السكنية الجديدة خارج المدن وتحديدًا مدينة روابي يمكن أن تشكل بديلاً عن ارتفاع الأسعار في مدينة رام الله، قائلاً إن سعر الشقة في روابي قد يصل إلى نصف سعرها في رام الله، عدا عن توفر كامل الخدمات النموذجية في روابي من توصيل للغاز والمطبخ بالإضافة إلى المرافق الأخرى.

من جهته، يوضح بشار المصري المدير التنفيذي لشركة بيتي للاستثمار العقاري المالكة لمشروع روابي إن أسعار الشقق في روابي تختلف حسب مساحتها، وموقعها، وتشطيباتها الداخلية والتي تسلم كاملة من كافة التشطيبات، حيث تبلغ أسعار الشقق التي تبلغ مساحتها بين 92م² - 227م² والتي تشكل 90 % من عدد الشقق 60,000 دولار ولغاية 140,000 ألف دولار، أما باقي الشقق الأكبر نسبياً والتي قد تصل إلى 340م² فتختلف أسعارها بناء على موقعها واطلالاتها.

ويؤكد المصري أن مدينة روابي تقدم وحدات سكنية مميزة وبأنماط ومساحات وميزات متعددة، بحيث تتناسب والدخل الشهري لشريحة واسعة من المجتمع من جهة، وتلبي مختلف الأذواق والاحتياجات للعائلات الفلسطينية من جهة أخرى، كما تم التنسيق مع العديد من البنوك وشركة الرهن العقاري لإيجاد برامج تمويلية ميسرة تستهدف شرائح دخل إضافية.

أما بالنسبة لإقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود، فيرى المصري أنه لا بد من دعم القطاع العام، وذلك لتمكين هذه الفئة من شراء وحدات سكنية ملائمة، وعن طريق إيجاد برامج تمويلية خاصة من شأنها تقليل الدفعة الأولى اللازمة كشرط أساسي لشراء الوحدات السكنية.

ويشير المصري إلى أن أسعار الشقق في مدينة روابي أقل من أسعار الشقق بمدينة رام الله بما نسبته من 25-35 %، منوها إلى أن الشقق في المدينة ذات امتيازات إضافية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، شبكة الغاز المركزية، وشبكة الألياف الضوئية والتي ستوفر خدمات نوعية لكل شقة بشكل أكثر تطوراً وتوفيراً، كما أن جميع شقق المدينة يتم تسليمها بكامل تشطيباتها والتي يتم اختيارها من قبل المالكين، دون الحاجة إلى أي سيولة إضافية أو تمويل مستقبلي لاستكمال تشطيبات المنزل بعد شرائه حتى من التشطيبات التي تعتبر غالباً في سوقنا المحلية من مسؤولية المشتري وتركيبها مثل

"بلدوزر" التكنولوجيا الإسرائيلية يقتحم السوق الفلسطينية.. ووزارة الاتصالات تدعو للتحرك

مراد ياسين

حياة وسوق

في الوقت الذي تعزز فيه سلطات الاحتلال تواجدتها على الأرض المحتلة رغم الحديث عن "اتفاق إطار" و"خطة كيري الاقتصادية"، لا تُفوت أي فرصة للتصديق على شعبنا؛ ليس آخرها في مجال الاقتصاد وقطاع التكنولوجيا والاتصالات، بإصدار أوامر إغلاق محطات تلفزة محلية مثل تلفزيون الشراع في طولكرم، وتحديد موجات البث الإذاعي ومنع خدمة "3G" وغيرها.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. صفاء ناصر الدين كشفت لـ "حياة وسوق" عن ارتفاع وتيرة غزو التكنولوجيا الإسرائيلية لأسواق الضفة الغربية بنسبة 40٪، ما ألحق خسائر مالية فادحة بالشركات الفلسطينية العاملة في هذا القطاع.

ولفتت ناصر الدين إلى أن نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني يقبلون على شراء بطاقات الانترنت الإسرائيلية وتحديداً "3G" أو الجيل الثالث لمعايير وتكنولوجيا الهواتف المحمولة؛ بحجة أن هذه الخدمة توفر انترنت في كل مكان - وهي خدمة تمنعها سلطات الاحتلال - داعية الجهات الفلسطينية المختصة للتحرك والتعاون مع الوزارة للحد من هذه الظاهرة التي تتعارض مع الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الجانبين.

وقالت ناصر الدين: "بعد التطورات التكنولوجية الأخيرة ودخول الجيل الثالث لمعايير تكنولوجيا الهواتف المعروفة بـ 3G ارتفعت نسبة اقبال الشباب الفلسطينيين على منتجات التكنولوجيا الإسرائيلية إلى 40٪. ويجب القيام بحملة توعوية للشباب حول

أهمية دعم المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية كون الانترنت الفلسطيني متوفر حالياً في كل مكان".

وأكدت أن الوزارة تقوم وبالتعاون مع الشرطة بتنظيم جولات تفتيشية في أسواق الضفة للحد من هذه المنتجات قدر الإمكان، إلا أن المناطق الحدودية تشهد ترويحاً أكبر للمنتجات الإسرائيلية. وشددت ناصر الدين على ضرورة التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة للنهوض بالواقع التكنولوجي الفلسطيني، خاصة الحكومة الإلكترونية بربط كافة مؤسسات الدولة ببعضها لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأوضحت أن الحكومة ستتخذ القرار الملائم لإنشاء مشروع "الهايتك" المتمثل بإنشاء مدينة صناعية تكنولوجية في محافظة طولكرم، وأن الموضوع أثير ضمن خطة كيري لدعوة المستثمرين للاستثمار في قطاع التكنولوجيا الفلسطيني، مشيرة إلى وجود مكانين مقترحين للمشروع أحدهما جامعة "خضوري".

وأكدت ناصر الدين أنها رفعت طلباً لرئاسة الوزراء لتقديم مساعدة مالية طارئة أو إعفاءات من الترخيص والضريبة لتلفزيون الشراع الذي أصدر الاحتلال أمراً بإغلاقه بحجة أن تردداته تشوش على شركات الاتصالات والطيران داخل إسرائيل، مؤكدة أن ترددات هذه المحطة مرخصة لدى الجهات المختصة في الوزارة، وأن على الوزارة حماية ترددات هذه المحطة أو منحه تردداً آخر ليزال عمله في أقرب فرصة ممكنة.

وبينت أن خطة جنيف منحت الإسرائيليين والفلسطينيين ترددات دولية ولا يحق للاحتلال التدخل في الترددات التي تملكها الوزارة.



د. صفاء ناصر الدين

توقعات بارتفاع أسعار الخضراوات واللحوم نتيجة انحباس الأمطار

مراد ياسين

حياة وسوق

ان كانوا يعتمدون سابقاً على مياه الأمطار. أما بالنسبة لقطاع الزيتون فسيكون الوضع كارثياً هذا الموسم نتيجة عدم إمكانية ري الأشجار المزروعة في المناطق الجبلية ما يعرض الأشجار الصغيرة التي زرعت هذا الموسم في مناطق كثيرة في المحافظة لخطر الموت.

وبالنسبة لمحاصيل الخضار المكشوفة قال: "يجب ريها بالماء من خلال الأبار الارتوازية كون ريها من مياه الأمطار هذا الموسم كان محدوداً جداً".

وأكد عبد الوهاب أن المحاصيل البعلية الصيفية مثل البامية والحمص والسمسم ستختفي خلال موسم الصيف في حال استمرار انحباس سقوط الأمطار خلال هذا الموسم.

وقال: "إن محافظة طولكرم تعتمد بشكل كبير على الأبار الارتوازية والمياه الجوفية والتي شهدت نقصاً كبيراً نتيجة انحباس سقوط الأمطار"، مؤكداً أن المواطنين اعتمدوا عليها بشكل رئيسي في ري مزارعهم خلال هذا الموسم بعد أن كانوا يعتمدون على مياه الأمطار خلال موسم الشتاء، ما سيؤثر بشكل رئيسي على ري المزارع خلال موسم الصيف.

وأضاف: "إن تأخر سقوط الأمطار وحسب توقعات الخبراء والمختصين ناجم عن التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض والتي أدت بدورها إلى حدوث تغيرات خطيرة وربما تكون دائمة في حالة كوكبنا الجيولوجية والبيولوجية والنظم البيئية" لافتاً إلى أن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تدعي الآن أن "هناك دليلاً جديداً وأكثر قوة على أن معظم السخونة الملحوظة على مدار آخر 50 عاماً يمكن نسبها إلى الأنشطة البشرية، وهناك بعض المؤشرات تتحدث عن تأخر موعد موسم سقوط الأمطار لعدة أشهر".

كشف مدير زراعة طولكرم المهندس أحمد عبد الوهاب عن نقص خطير في منسوب الأبار الارتوازية والمياه الجوفية في المحافظة نتيجة استمرار انحباس سقوط الأمطار الأمر الذي ينبئ بارتفاع وشيك في أسعار الخضراوات واللحوم خلال الأسابيع المقبلة.

وقال عبد الوهاب لـ "حياة وسوق" إن كمية الأمطار التي هطلت على محافظة طولكرم وتحديداً في أكتوبر العام الماضي والتي بلغت 280 ملم، لم تكن كافية لانقاذ الموسم الزراعي، رغم أنها بشرت بموسم زراعي جيد وساهمت في تنظيف شجر الزيتون وانضاجه وتخفيف الأعباء المالية على الزراعات المكشوفة، إلا أن انحسار الأمطار تجدد وشكل صدمة مرعبة للمزارعين، مشيراً إلى أن كمية الأمطار التي هطلت منذ ذلك الوقت ولغاية اليوم لم تتجاوز 25 ملم ما أثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

وأكد عبد الوهاب أن القطاع الزراعي يتحمل الضرر الأكبر نتيجة انحباس وسوء توزيع سقوط الأمطار حيث إن 90٪ من كمية الأمطار سقطت خلال ثلاثة أيام فقط، مشيراً إلى أن موسم المحاصيل الحقلية تأثرت من 80 إلى 90٪ والتي تشمل القمح والشعير ومختلف أنواع الحبوب، كما تأثرت المراعي الطبيعية بنسبة 90٪ والتي يعتمد الكثير من مربي الثروة الحيوانية عليها. وقال: "أصبح المزارعون يعتمدون حالياً على بالات القش والأعلاف المركزة المكلفة جداً بالنسبة إليهم، وهذا سيكبدهم خسائر مالية ويزيد التكلفة عليهم، وسيؤدي بالطبع إلى رفع الأسعار للمستهلكين".

وتطرق عبد الوهاب إلى البستنة الشجرية للزيتون والحمضيات، مؤكداً أن الكثير من المزارعين بدأوا بري أشجار الحمضيات، بعد



المهندس أحمد عبد الوهاب

نظام تقاعد العاملين في القطاع الخاص.. صندوق استثماري أم حماية اجتماعية؟

حياة وسوق

ابراهيم أبو كامش

"تحالف رأس المال والحكومة كما يحلو للبعض تسميته توج باقرار نظام تقاعد العاملين في القطاع الخاص لافقار الفقراء واثره الأثرياء، وسط توحيد معارضة النقابات العمالية التي اعتبرته خطوة حكومية للالتفاف على قانون الضمان الاجتماعي مقابل شرعة شركة أو شركات ربحية خاصة لاستثمار أموال مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص ولجني الأرباح التي تعود في غالبيتها الساحقة لأصحاب هذه الشركة أو الشركات المسماة خلافا للحقيقة (صناديق للتقاعد)، في ظل تباين المواقف بين أقطاب القطاع الخاص، ففي الوقت الذي وصفه البعض من رجل الأعمال بالفضيحة الكبرى، فإن المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص أعلن تأييده ودعمه له".

النقابات العمالية واتحاداتها وان توحدت مواقفها النظرية المعارضة للنظام، الا ان اقطابها يرفضون التوحيد ميدانيا للتعبير عن هذا الرفض مشككين بقدرات بعضهم البعض، الأمر الذي يضعف موقفهم المعارض لهذا النظام أمام الحكومة والقطاع الخاص، في حين أن اختلاف الرؤى بين أقطاب القطاع الخاص من النظام حتى وان كان وصفه بعضهم "بالفضيحة الكبرى" الا انهم يتوحدون في الموقف المعلن أمام كل من الحكومة والعمال.

الحكومة من جانبها ممثلة بوزارة العمل لا ترى وجود ضرورة لردات الفعل النقابية المتسارعة وغير المدروسة مؤكدة ايجابية النظام التكميلي المقر للجهد المنصب على اصدار قانون للضمان الاجتماعي والذي ينشأ بموجبه صندوق للضمان الاجتماعي وهو قانون ملزم ويشمل كل الفئات.

علاوة: أربع منافع للعاملين

د. عاطف علاونة - "عراب" وصاحب مشروع نظام تقاعد العاملين في القطاع الخاص يرى ان النظام الذي أعده وقدمه للحكومة عن طريق وزارة العمل يقدم أربع منافع للعاملين أولاها تقاعد معقول جدا لكل من يبلغ 60 سنة أو 65 سنة كما تقرره الحكومة في حالات الشيخوخة أو في حالات وفاة المعيل أو العجز الدائم.

ففي الحالة الاولى "الشيخوخة" يتم احتساب الراتب التقاعدي انطلاقا مما تم تجميعه في حساب الموظف من أموال مساهمات وعوائدها وهي 6 ٪، ويتم تقسيمها على معاميل يتم الاتفاق عليه، اما 20 سنة أو 25 سنة أو 23 سنة، وبالتالي الحصول على مبلغ تقاعدي محترم يعادل حسب الدراسة الاكتوارية 75 ٪ الى 78 ٪ من آخر راتب تلقاه.

وفي حالة "الوفاة"، يتم احتساب راتب المعيل كيف سيكون عليه لو بقي حيا لغاية 60 سنة ويدفع راتب تقاعدي لورثته انطلاقا من هذه المعادلة حتى تنتهي الحقوق، أي يتم الدفع طالما ان الورثة بحاجة وهذا أيضا ينطبق على حالة العجز حيث يدفع الراتب التقاعدي لكن طالما هو على قيد الحياة، ويؤمن تأميننا صحيا اختياريا.

ومن خلال هذا النظام - حسب د. علاونة-، يحصل المشترك فيه على أكثر من منفعة، حيث يوفر امتيازات ضريبية اذ يعفى كل العائد السنوي ليراداته من الضريبة وتعفى ما تسمى بالعوائد التقاعدية من الضريبة، ويحمي الموظف المتقاعد، وبالتالي النظام يفرض على الموظف ان يضع 10 ٪ من دخله توفيراً الزامياً، وعوائده تقدر بخمسة أضعاف عوائد نهاية الخدمة. وأضاف: "بالتالي نظام التقاعد الذي يستهدف نحو 70 ألف عامل وموظف، يكفل لهم راتبا تقاعديا في الحالات المذكورة أعلاه وهو جزء مكمل لمضمونة الضمان الاجتماعي".

وقال علاونة: "علمنا على النظام الاختياري (بيور) واعتباره نظاما تكميليا، وتمت استشارة جميع النقابات العمالية فيه ونظمت محاضرات لجميع النقابات، صحيح ان بعضهم عارض والبعض الآخر أيد في الاتحاد العام والنقابات والمستقلين والجامعات".

ويعترف علاونة بأن النظام لم يحظ بموافقة الجميع، مع انه معمول به في 69 دولة، مبينا أن رفض البعض له ليس لأنهم لم يستشاروا فيه وانما لأنهم يعتبرونه غير مكفول ويريدون جهة معينة تضمنه ماليا في حالة خسارة الشركة أو حصل فساد أو تسبب في ادارته، واشترطوا موافقتهم عليه بتوفير ضمان الحكومة أو الجامعة العربية، علما أنه يحتوي في طياته على

ضمانات حينما ينص مضمونة 6 ٪ تقاعد وفرض رقابة هيئة سوق المال ووجود مجلس ادارة ومجلس مشتركين".

وتابع: "فيما يتعلق باحتجاجهم على خصخصة القطاع الخاص، فانه مفهوم خاطئ، فالقطاع الخاص يعمل وسيطا من خلال شركة لادارة أموال العمال، فالمال يبقى باسم العمال والشركة تشتغل فيه بناء على تعليمات صاحب الحساب، والمال مثلما هو حاصل في البنوك تماما، لكن بشكل أفضل لأنه يوفر عائدا مقداره 12 ٪". وتساءل: "كيف نؤمن البنوك على 10 مليارات دولار ودائع كل ابناء شعبنا؟".

ويعتبر علاونة ان المواقف الراضية للنظام ناجمة عن "سوء فهم وتقدير" لدور القطاع الخاص في التعامل مع أموال العاملين، فهو يريد أن يستثمر أموال العمال للعمال مقابل رسم اداري تحدده هيئة سوق رأس المال للحفاظ على التوازن وتمنع الشركة من استغلال العامل.

مجدلاني: النظام تكميلي غير اجباري

ويعتقد وزير العمل د. أحمد مجدلاني، ان النظام المطروح أمام الحكومة للدراسة منذ ثلاث سنوات كان بحاجة الى تدقيق من قبل النقابات العمالية، وبقدر أنه لا يشمل كل الفئات.

ويقول: "الأمر الذي لم تلتفت له النقابات أو ربما لا تريد الالتفات له هو أن هذا النظام تكميلي واختياري، وبالتالي لا أرى هناك ضرورة لمثل ردة الفعل هذه التي كانت بحاجة الى دراسة وتأن، وكان من المفترض على النقابات دراسة النظام"، مؤكدا ايجابية ما أعلنته الحكومة وأقرته.

وقال: "الجهد الرئيس للحكومة ينصب على اصدار قانون للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص أو الذين ينطبق عليهم قانون العمل الفلسطيني، والذي ينشأ بموجبه صندوق للضمان الاجتماعي وهو قانون ملزم ويشمل كل الفئات، وبالتالي فان النظام الذي صدر سيكون تكميليا لذلك القانون".

وأشار مجدلاني الى انه في حال كان النظام اجباريا فان نسبة مشاركة أصحاب العمل تكون 9 ٪ مقابل 7 ٪ للعمال بينما في التكميلي هي 12 ٪ لأصحاب العمل مقابل 10 ٪ للعمال.

ورفض مجدلاني اعتبار النظام المقر والصادر منافيا للقانون الأساسي ويتناقض مع قانون العمل الذي يشير الى مسألة واحدة وهي تعويض نهاية الخدمة فقط ويتعرض لاصابة العمل، وقال: "هذا النظام للتقاعد فقط، أما قانون العمل فيتحدث عن نهاية الخدمة للعمال محددة بالقانون ومحددة اصابات العمل الجزئية والكلية. والنظام لا يتعارض معه على الاطلاق، فلا ندري من أين جاء التعارض، ومن أين هذا الاكتشاف وكأن مجلس الوزراء لا يعرف الفرق بين قانون العمل والقوانين الأخرى".

وأضاف: "الأمر الآخر لا أدري من أين جاءت المعارضة مع القانون الأساسي، وعلى كل الأحوال بدلا من التفتيش واختلاق القضايا، كان من الأفضل التوجه للجهات المختصة وسؤالها لاثراء النقاش او على الأقل قراءة ما صدر".

ونفى مجدلاني، وجود شيء اسمه خصخصة قائلا: "حتى عندما يوجد صندوق للضمان الاجتماعي فانه يجري توظيف أمواله وتشغيلها ولا تودع في خزنة مثلها مثل أي توظيف أو استثمار آخر لزيادة موارد الصندوق، حتى في هيئة التأمين والمعاشات فالأموال التي تجمعها يجري استثمارها مثلها مثل أي صندوق استثماري، "لكن للحقيقة ما يرد أحيانا لمسامعي من أمور فهي غير معقولة مثل أن الصندوق أنشئ للاستيلاء على أموال العمال الفلسطينيين الموجودة في اسرائيل، فمن الذي قال ذلك؟ أعتقد أن اختلاق افتراضات وجعلها جزءا من الواقع بحاجة الى مراجعة، وبات من الضروري أن يكون لدينا النضج الكافي لمعالجة كافة القضايا بروح من المسؤولية والنصوص واضحة".

ويؤكد مجدلاني ان "النظام سيقود الى انشاء شركة للاستثمار المالي، فهذه أموال لا تودع في بنوك وتجمد فيها، وعدد العمال الذين يستهدفهم النظام يبلغ حوالي 70 ألف من حوالي 60 شركة كبرى، عمالهم وشركاتهم وموظفيهم يستقطعون 10 ٪ والأموال موجودة وتستثمرها الشركات ليس لصالح صندوق التقاعد وانما لمصالحها، وبالتالي الأفضل أن ينشأ هذا النظام وهذا الصندوق حتى يتم استثمار هذه الأموال لمصلحة الصندوق وليس لمصلحة الشركة".

مسروجي: يصب في مصلحة كل العاملين والصناديق مؤمنة



أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص محمد مسروجي اعتبر ان النظام هو قانون الضمان الاجتماعي، متسائلا: أين الفضيحة في ذلك، ومن يريد مناقشة قانون أو نظام عليه أن يبين ويحدد المواد والنصوص التي تعاني من خلل لانتقادها؟".

وقال: "ناضلنا كقطاع خاص ليكون هناك صناديق تقاعد مستقلة عن صندوق القطاع العام، وهذا النظام

كان في مصلحة كل العاملين في القطاع الخاص، وهذه الصناديق مؤمنة وجميع ما يقتطع من العاملين والشركات يودع في الصندوق، وبالتالي لا خوف عليه حيث تشكل ادارة لهذه الصناديق التي تضمن ضمان العامل الاجتماعي (تقاعدته)".

ويؤكد ان أصحاب العمل ليس لديهم أي اعتراض على النظام. وقال: "كل مستفيد يحصل على أمواله سنويا، متمنيا على المعارضين والرافضين اظهار أوجه اعتراضهم في النصوص القانونية"، مبينا أن بنك فلسطين هو الذي قاد هذه العملية وساهمت فيها عدد من الشركات والبنوك لاجراء شركة لادارة هذا الصندوق. وقال: "فضلنا ان تديره شركات من القطاع الخاص على أن يديره القطاع العام لأسباب يعرفها الجميع".

نصار: لا يحمي الطبقات المهمشة



لكن رجل الأعمال توفيق نصار عضو مجلس ادارة مجلس الشاخنين، وصف اقرار الحكومة للنظام بـ "الفضيحة الكبرى"، ويناقض المسروجي بقوله: "اقرار الحكومة للنظام ليس ملزما للجميع، وهذا النظام هو صندوق استثماري وليس نظام حماية اجتماعية وبما أنه صندوق استثماري فلا يعمل على حماية الطبقات المهمشة في المجتمع، والمطلوب نظام حماية اجتماعية وهناك العديد من المشاكل والتحديات في النظام".

ويضيف: "الاشترك اختياري وليس الزاميا وفي كونه كذلك فان هذا سيطرح مجموعة من المشاكل الأولى أنه قد يعزف العديد من الناس عن الاشتراك فيه، وفي حال عزوفهم سيكون عدد المشتركين قليلا، لكن ما أراه أن هدف اقامة هذا النظام ليس اضافة ناس لا يوجد عندهم ضمان أو لا يوجد عندهم صندوق استثماري مشتركين فيه".

وحسب تصريحات بعض البنوك قالوا "هناك عشرات الملايين من الأموال موجودة في صناديق استثمارية منفصلة، وفي حال انشأنا صندوقا استثماريا كبيرا سنقوم بجذب هذه الملايين، حتى أن بعض البنوك قالت انها قطعت خطوات جيدة على طريق تأسيس الشركة التي سترعى الصندوق وكأنه ينسقون "الحكومة والبنوك" في تحضير الشركة التي باتت جاهزة والتي تستهدف صناديق استثمارية قائمة لدى مؤسسات غير حكومية خاصة التي لديها نظام توفير ونهاية خدمة".

ويؤكد نصار ان المصلحة في هذا النظام هي للبنوك والشركات الكبيرة وليس للعمال والموظفين، وأيضا فان الادارة هي ادارة شركة خاصة وعندما تحدثوا عن مجلس مشتركين فليس له صلاحيات وهو ذو صفة استشارية، وبالنظر الى القانون فان تركيبة مجلس المشتركين مكونة من عضوين عن القطاع الخاص ومثلهما من النقابات العمالية، ومن الأكاديميين وواحد من وزارة العمل يرأس المجلس.

وقال: "بمعنى آخر فان المشتركين ليس لهم دور، فحتى مجلس المشتركين الذي من المفترض ان يكون له صفة استشارية وليس له صفة الزامية في ادارة هذا الصندوق هو ليس من المشتركين أنفسهم وهذا يضيف ضعفا اضافيا".

وبالنظر الى الرسوم التي ستتولاها الشركة الخاصة محددة بالقانون فان نصار يبين "انها ستتولى مبلغا مقطوعا سنويا عن كل حساب وستأخذ نسبة من الاشتراكات السنوية ونسبة من الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل ويدفعها المشترك نفسه ونسبة من العوائد السنوية، ولا نعرف ماذا سيتبقى للمشارك اذا كان يريد ان يشترك في صندوق هذه الشركة

التي سيحصلها".

وطالب عرقاوي بنظام ضمان اجتماعي ثلاثي مبني على الشراكة الحقيقية ويأخذ بالاعتبار جميع مصالح الفرقاء الاجتماعيين، داعيا الحكومة لمراجعة قرارها.

فقهاء: ائتلاف "لافقار الفقراء"

وأعلن أمين سر اتحاد نقابات عمال فلسطين حسين فقهاء رفضه للنظام ولوجود أي شركة خاصة لاستثمار أموال العاملين في شركات القطاع الخاص ومؤسساته.

ويقول الفقهاء تعقيبا على اقرار النظام "هذا ائتلاف بين الحكومة ورأس المال لافقار الفقراء وأثراء الأغنياء، نرفض النظام ونطالب الحكومة بالرجوع عن قرارها لأننا

نعتبره استغلالا لأموال العمال، خاصة في ظل عدم وجود نظام يضبط عمل هذه الصناديق خاصة بكيفية استثمار أموال العمال".

ويتابع: "تؤكد على قانون الضمان الاجتماعي الذي نحن والحكومة ومنظمة العمل الدولية بصدد اعاده وقراره".

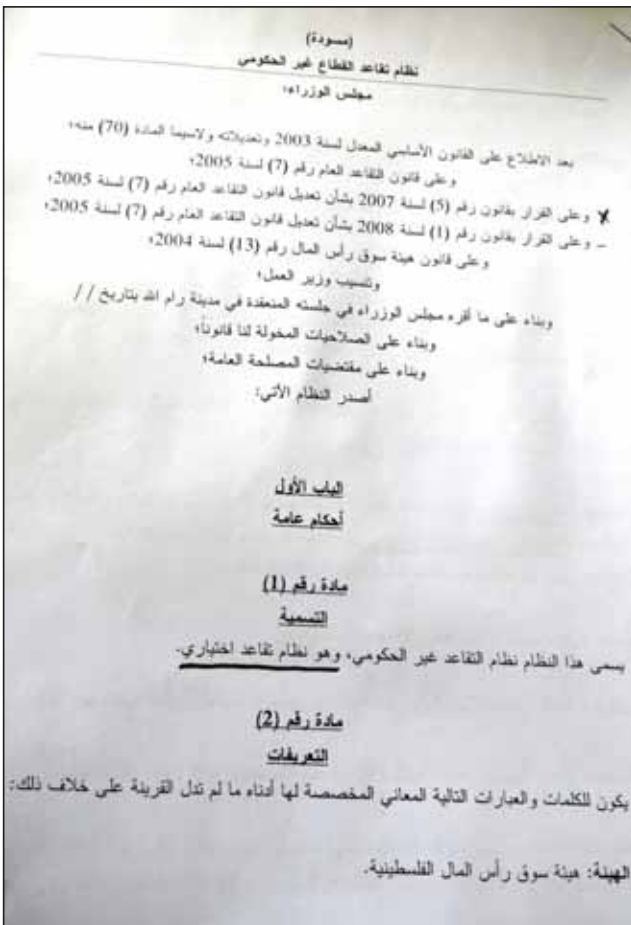
العاروري: نرفض ونعارض مشروع أصحاب العمل

أما أمين سر منظمة التضامن العمالية محمد العاروري، فأعرب عن استغرابه من اقرار الحكومة للمشروع، وفي الوقت نفسه تعمل على اقرار قانون للضمان الاجتماعي مع منظمة العمل الدولية.

وقال: "طالبنا وما زلنا نطالب بقانون للضمان الاجتماعي يتم بموجبه انشاء مؤسسة للضمان الاجتماعي يقودها مجلس ادارة من أطراف الانتاج الثلاثة (الحكومة والعمال وأصحاب العمل) تكون مستقلة اداريا

وماليا وتراعى ما جاء في اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالضمان الاجتماعي".

وأضاف: "المشروع هو مشروع أصحاب العمل ونحن نعارضه لأنه يشبه شركة تأمين لأصحاب العمل يستثمرون فيها أموال العمال دون مشاركتهم (العمل) في القرار المالي والإداري وهذا مخالف لأبسط قوانين الضمان الاجتماعي ولروح اتفاقيات العمل الدولية".



صورة للقانون

المستند الى مبدأ الاختيار والذي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة. وأضاف: "بالنظر الى ما تقدم يصبح من المشروع تماما السؤال عن الحكمة والأهداف الحقيقية لاصدار النظام الذي يسمى (نظاما تكميليا) قبل اصدار قانون التقاعد اللازمي المستند الى الدراسة الاكتوارية التي قامت بها منظمة العمل الدولية".

ويتابع: "بالاستناد الى تجربتنا مع قانون التأمينات الاجتماعية لعام 2003، الذي لم يطبق منذ صدوره والذي ألغي في 2007/8/23 بموجب القرار بقانون رقم 5 لعام 2007 الذي لزم القطاعين الخاص والأهلي بالالتحاق بقانون التقاعد العام الذي لم يتم تطبيقه حتى هذه اللحظة، تثور لدى العاملين في هذين القطاعين شكوك مشروعة بأن الغرض من اصدار النظام هو قطع الطريق على تطبيق قانون تقاعد يقوم على أساس الالتزامية والثلاثية ومبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي (مبدأ المنافع وليس المساهمات الفردي)".

ويقول: "توسيع النظام للفئات المستهدفة بما يشمل العاملين في المنشآت الاسرائيلية استنادا الى اتفاق باريس الاقتصادي الذي يشترط استرجاع الأموال المستقطعة من أجور العاملين في المنشآت الاسرائيلية باقامة صندوق تقاعد خاص يثير تساؤلا كبيرا حول مشروعية تحصيل أكثر من 5 مليارات دولار لصالح شركة ربحية ويشرف عليها ويستثمر أموال العاملين في الاقتصاديين الفلسطينيين والاسرائيلي باعتبار هذه الشركة - الشركات هي الأحرص على حقوق ومصالح العاملين وأسره".

ويؤكد ان "النظام يعمق الفجوة بين الحكومة والعمال والنقابات". ويضيف: "ان هذا النظام الذي اعترضت عليه الحركة النقابية منذ المحاولات الاولى لقراره قبل سنوات وأقر في (عممة) يشكل رشوة مجانية من الحكومة لبعض القطاع الخاص على حساب العمال" حسب قوله.

وطالب زيادة ونقابيون آخرون الحكومة بالتراجع الفوري عن النظام "باعتبار ذلك الفضيلة التي تسبق اضطرار الحركة النقابية للتوجه للرئيس باقالة الحكومة" حسب قوله.

عرقاوي: مؤشر خطير

واعتبر نائب الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين محمد عرقاوي، مصادقة الحكومة على النظام "مؤشرا خطيرا في التأسيس لعولمة قطاع الخدمات وخصخصة القطاع العام الذي يتمثل بالحد الأدنى للخدمات الحياتية للعامل"، مبينا أن "النظام يخدم أكثر من 90% الطبقة البرجوازية، ويقضي على طموحات الطبقات الدنيا، وفيه غياب للعدالة في



انظمة التقاعد وعدم تناسب قيمة الاشتراكات مع المعاشات" حسب قوله.

ويؤكد ان "النظم جاء بمثابة خطوة استباقية بل وضربة لعرقلة الجهود التي تبذل لمناقشة وقرار نظم الحماية الاجتماعية ومن اولوياتها نظام الضمان والتقاعد غير الحكومي الذي يجري الاعداد له من قبل فريق وطني يسمى بالفريق الوطني للضمان الاجتماعي واللجنة المنبثقة عنه وهي اللجنة التوجيهية للضمان الاجتماعي أو لفريق الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وهذا بالطبع كله بتعليمات وقرارات حكومية وبمشاركة القطاع الخاص الذي أعد نظام التقاعد الخاص واقتره لهم الحكومة، ما يدل على عدم عدالة قرارات الحكومة وعدم المصادقية في النوايا التشاركية مع اطراف الانتاج الآخرين خاصة العمال لأنهم من سيكونوا ضحية لهذا النظام" حسب قوله.

وقال: "النظام لن يشمل فئات وشرائح مجتمعية وسيكون محصورا بالفئات ذات الدخل العالي فقط"، مؤكدا وجود تباين في مكونات وأساسيات انظمة التقاعد المعمول بها والمقترحة المتمثلة في المشاركات والمساهمات والمنافع والامتيازات التقاعدية الاخرى، ووجود مشاكل هيكلية تتعلق بدور النقابات العمالية المؤثر في العملية الضمانية والاجتماعية.

ويؤكد عرقاوي ان "اقرار النظام سيؤدي الى تعداد المرجعيات الخاصة بالضمان الاجتماعي والهيئات المختلفة لنفس التخصص ما يؤثر سلبا على مجريات متطلبات ومقومات الحماية الاجتماعية للعمال لأنهم الحلقة الأضعف ماديا، كما أنه يشكل عبئا ماليا كبيرا على المشترك بحيث يدفع ما لا يقل عن 16% من الدخل الرئيسي للمشارك بغض النظر عن حجم المنافع

الخاصة التي تريد جباية ثلاثة رسوم مختلفة".

وقال: "من بين السلبيات ان النظام تركها مفتوحة لصناديق، وبالتالي ممكن أن نشهد في المستقبل القريب مفخرة صناديق للعوائد الربحية".

ويضيف: "هناك رقابة سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال ومراقب الشركات، فخبرتنا بالرقابة ليست عالية كثيرا، فهناك شركات مساهمة لم تعدد اجتماعات مجالس ادارة منذ سنوات فأين الرقابة عليها؟ وهناك شركات خسرت أكثر من 50% من رأس مالها؛ يجب على هذه الشركات اما أن تحل أو تخفض رأس مالها بمقدار الخسارة، أين رقابة مراقب الشركات؟، وبعبارة أخرى ثقة المواطن بالرقابة الحكومية على القطاع الخاص هي ثقة شبه معدومة ومن هنا يزداد الخوف".

ويرى نصار ان "النظام وكأنه فصل تفصيلا لمجموعة من البنوك العاملة في البلد لتأسيس شركات مساهمة عامة تملك الغالبية العظمى من الأسهم لادارة هذه الأموال وتحقيق أرباح والمشاركين ليسوا هم الهدف الرئيسي" حسب قوله.

خطوة تمهيدية أم تنفيذية للضمان الاجتماعي

يقول نصار: "القطاع الخاص غير متضرر من النظام، فلماذا لا يرحب به؟! لكن المتضرر هو العامل والموظف، فنحن بحاجة الى قانون ضمان اجتماعي، وعلى الحكومة أن تبحث عن كيفية سن نظام ضمان اجتماعي شامل ينصف الفقير، وما يقال بانها خطوة تمهيدية للضمان الاجتماعي هي في حقيقة الأمر خطوة تنفيذية، فالحكومة وضعت العصا أمام الراعي، فبدلا من ان تقرر قانون الضمان الاجتماعي أقرت نظاما لصندوق استثماري ليستثمر أموال العاملين والموظفين من قبل القطاع الخاص مقابل حد أدنى للأرباح على حسابات المشتركين 2% وهي نسبة متدنية جدا".

ويضيف: "أزالت الحكومة عن كاهلها هذا العبء وألقته على فئة محددة وصغيرة جدا من القطاع الخاص، وهي فئة عليا من البنوك. البلد بحاجة لنظام حماية اجتماعية وليس لصندوق استثماري".

زيادة: ليس أكثر من شركة ربحية

ويرى محمود زيادة - الأمين العام للاتحاد العام للنقابات المستقلة، في النظام "تخليا للحكومة عن مسؤولياتها في توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاعين الخاص والأهلي وحماية التشريعات ذات الصلة من الانتهاك والاعتداء".



ويقول: "الحكومة باصدارها للنظام خالفت قانون التقاعد رقم 5 لعام 2007، وقانون التقاعد المعدل رقم 5 لعام 2007 وانتهكت القواعد الدستورية والقانونية وضربت بعرض الحائط مبادئ ومعايير الثلاثية والمحور الاجتماعي الذي يملئ عليها الحوار والتشاور والتوافق مع أصحاب الشأن قبل اصدار التشريعات التي تمس حقوقهم ومصالحهم" حسب قوله.

ويضيف: "النظام الذي يتحدث عن صندوق للتقاعد ليس أكثر من شركة ربحية هدفها استثمار الأموال المترتبة للعاملين، أي مكافأة نهاية الخدمة وأموال صناديق التوفير لجني الأرباح التي تعود في غالبيتها الساحقة لأصحاب هذه الشركة أو الشركات المسماة خلافا للحقيقة (صناديق للتقاعد) وفي التدقيق بأحكام هذا النظام وبالإضافة للتجاوزات الدستورية والقانونية، فقد مس بشكل سافر بأحكام قانون العمل عندما يقوم بوقف العمل بصناديق التوفير، ووقف العمل بالمكتسبات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة التي تزيد عن 9% وعندما يمنح لنفسه صفة القانون، الذي ألغى كل الأحكام التي تتعارض مع أحكامه، بمعنى أي أحكام دستورية قانونية تتعارض مع أحكام هذا النظام تعتبر لاغية".

"لغة مخادعة"

ويتهم زيادة النظام باعتماده لغة وصفها بـ "المخادعة" عندما يقال انه نظام اختياري للعامل في حين أن واقع علاقات العمل السائدة بين العمال وأصحاب وادارات المنشآت في القطاعين الخاص والأهلي القائمة على أساس "عقود الازعان" على حد تعبيره، واشترط هذا النظام لاتفاق العامل مع صاحب العمل لتطبيقه تصبح المعادلة الحقيقية ان النظام هو نظام اختياري لأصحاب العمل وادارات المنشآت. ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال عدد المنشآت المشاركة في صندوق التقاعد التابع لهيئة التقاعد الحكومية

الثروات الطبيعية.. كنوز يمنع الاحتلال الفلسطيني من استغلالها

الانباء عن اكتشاف حقل جديد للغاز على شاطئ غزة يثير تساؤلات الاقتصاديين والمواطنين

حياة وسوق حسن دوحان

أثار إعلان حكومة حماس عن اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي قبالة سواحل بحر النصيرات وسط قطاع غزة حالة من الجدل في الشارع الفلسطيني حول جدوى هذا الإعلان في ظل حالة الانقسام وسيطرة إسرائيل على البحر ومنعها استخراج الغاز من الاكتشافين السابقين (مارينا 1) و(مارينا 2).

ويرى مراقبون ومختصون أن الإعلان عن اكتشاف "حقل جديد للغاز" قبالة سواحل قطاع غزة بحاجة إلى الاتفاق مع شركات متخصصة لإجراء دراسات علمية جيوفيزيائية معمقة للتنقيب على الغاز، وإنهاء حالة الانقسام وبسط السيادة الفلسطينية على البحر ليتحول حلم التحول إلى دولة منتجة ومصدرة للبترول والغاز من خيال إلى واقع.

ويأتي اكتشاف الغاز الجديد ليضاف لحقلي الغاز اللذين تم اكتشافهما في مياه البحر الأبيض المتوسط نهاية التسعينيات على بعد 36 كيلومترا من شاطئ غزة، وبنيت شركة بريتش غاز البريطانية الحقل (مارينا 1) الذي قدرت كمية الغاز فيه بأكثر من 33 مليار متر مكعب، بينما يقع الحقل الثاني (مارينا 2) على الحدود المائية مع إسرائيل شمال قطاع غزة وبعد حقلا مشتركا. وكان رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله أكد في 7 نوفمبر 2013 أن السلطة ستكون دولة منتجة ومصدرة للغاز بحلول عام 2017، من خلال الحقل المكتشف قبالة سواحل غزة نهاية تسعينيات القرن الماضي.

كما صادق الحمد الله على طرح عطاء دولي للتنقيب عن النفط وتطوير مصادر البترول في منطقة امتياز بمساحة 400 كم² تغطي أجزاء عديدة من الضفة الغربية، بعد تأكيدات الخبراء الجيولوجيين أن فلسطين منطقة واعدة بتروليا خاصة الشاطئ الغزي.

البئر الجديد

ويؤكد عضو اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب سالم سلامة العثور على حقل غاز طبيعي قريب من شاطئ بحر قطاع غزة مؤخرا. ويقول إن "مجموعة صيادين لاحظوا خروج فقاعات من باطن الأرض على بعد 200 إلى 300 متر من شاطئ بحر غزة، فتواصلت مع الأجهزة الأمنية (في غزة) التي أخذت بدورها عينات منها لفحصها".

ويضيف: "بعد تحليل وفحص العينات في مختبرات علمية لعلماء كبار تأكد أنها غاز طبيعي موجود في عمق قريب في البحر"، مبينا أن معرفة كمية الغاز الطبيعي المتوفرة أو عمقها



الطباع: "هناك حقولان من الغاز قبالة سواحل قطاع غزة تم اكتشافهما منذ أكثر من 14 عاما ويوجد فيهما ما يزيد عن 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي حسب تقدير الخبراء وشركة بريتش غاز البريطانية". ويضيف: "كمية الغاز المكتشفة تكفي احتياجات قطاع غزة والضفة الغربية وتصدير لأكثر من 15 عاما".

ويؤكد أن غزة تقع في منطقة بترولية حسب الخبراء الجيولوجيين، ويتوقع أن يتم العثور على اكتشافات جديدة من حقول الغاز والبترول، موضحا أن الإعلان عن اكتشافات جديدة ليست ذا جدوى نتيجة معيقات الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني.

ويقول الطباع "نحن بحاجة إلى إفراج الاحتلال الإسرائيلي عن مواردنا الطبيعية من الغاز والبترول"، مؤكدا أن سماح إسرائيل باستخراج الغاز من الحقلين (مارينا 1 و 2) سينهي أزمة الكهرباء والبطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى أنه سيجعلنا غير محتاجين للمساعدات الدولية". ويشير الطباع إلى أن الاكتشاف سيكون له عائد كبير من خلال إيراداته المالية، حيث سيساهم في حل العجز المالي وتوفير فائض منه، وحل مشكلة نقص الغاز في قطاع غزة، وتشغيل محطة توليد الكهرباء عن طريق الغاز ما يساهم بعدم انقطاع التيار عنها وانخفاض أسعار الكهرباء.

ويقول مدير العلاقات العامة بالغرفة التجارية الفلسطينية إن استغلال حقول الغاز سيحقق عوائد مالية كبيرة ستكون بمثابة الحل للأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الوطنية التي ستكون قادرة على والتخلص من الإبتزاز المالي الإسرائيلي المستمر، والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء.

ويؤكد الطباع أن تنفيذ مشاريع التنقيب واستخراج المواد البترولية مرهونة بإنهاء الانقسام للضغط على إسرائيل للسماح بتنفيذ المشروع خاصة في ظل رغبة إسرائيل للسيطرة على كافة الموارد الفلسطينية من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها على القرارات الفلسطينية وعدم وصول الفلسطينيين إلى مشاريع تنمية تحررهم من التبعية الاقتصادية والمالية.

ويقول رئيس قسم البيئة وعلوم الأرض في الجامعة الإسلامية الجيولوجي د. زياد أبو هين: "من ناحية جيولوجية تعد منطقة الساحل الفلسطيني من المناطق الواعدة بتروليا وفق دراسات علمية تم إجراؤها عام 1930 وأثبتت أن الساحل الفلسطيني يقع على حقول كبيرة من الغاز والبترول".

ويضيف: "لا بد من إجراء مسح فيزيائي لمعرفة سمك الرواسب والتراكيب الجيولوجية التي تقع تحت سطح الأرض، وعدد المصائد النفطية التي قد تكون غازا أو نفطا مع العلم أن الغاز يكون على مسافة أعمق من النفط في باطن الأرض". ويدعو أبو هين إلى إجراء دراسات جيوفيزيائية لمعرفة عدد الحقول التي تقع في منطقة قطاع غزة وتحديد نوعها نفطية أو غازية.

الدعم والغاز

ويدعو خبراء اقتصاديون دول العالم لممارسة ضغوطها على إسرائيل لرفع يدها عن استخراج كنوزنا الطبيعية من باطن الأرض والمتمثلة بالتنقيب عن البترول والغاز والسماح باستخراج الغاز من الحقلين المكتشفين على شاطئ غزة.

ويعتبر استثمار حقول الغاز المكتشفة قبالة سواحل غزة منذ أكثر من 14 عاما حلما كبيرا لكافة المواطنين لأنه سيساهم في الارتقاء بمستواهم الاقتصادي وتحقيق نهضة في كافة مناحي الحياة في قطاع غزة.

ويقول رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر د. رياض العيلة: "اكتشاف الغاز يحتاج إلى عملية تكرير ونحن لا توجد لدينا امكانيات، كما أن حقل الغاز يقع داخل البحر الذي يقع تحت السيطرة الإسرائيلية".

ويضيف: "استخراج الغاز والبترول بحاجة إلى اتفاق سياسي مع الإسرائيليين، فالثروة الطبيعية لنا مرهونة بالوضع السياسي، نحن بحاجة إلى حملة دولية واسعة للضغط على إسرائيل لرفع يدها عن كنوزنا الطبيعية" داعيا الدول المانحة لتوجيه جهودها للضغط على إسرائيل من أجل السماح لنا باستخراج كنوزنا الطبيعية. ويؤكد عدم وجود استثمار في الثروات الطبيعية نتيجة الانقسام والوضع السياسي العالق مع إسرائيل. بدوره يقول الخبير الاقتصادي الدكتور ماهر

يحتاج لشركة متخصصة.

ويوضح سلامة أن المجلس التشريعي سيتواصل مع الحكومة بغزة لمتابعة الملف وبحث التعاقد مع شركة متخصصة لاستخراجه، مشيرا إلى أن "التشريعي" تلقى عرضا من شركة استرالية للتنقيب عن الغاز والبترول، لكن القضية الآن بمدى سماح الاحتلال لنا باستغلاله والاستفادة منه من خلال شركات متخصصة؟.

ويقول سلامة أن قطاع غزة يصنف ضمن المنطقة البترولية التي تقع حسب الخبراء الجيولوجيين من دمياط وحتى تركيا، ويؤكد أن الحقل الجديد يحتوي على كميات ضخمة من الغاز قد تصل إلى 60 مليار كوب.

ويضيف أن اكتشاف حقل الغاز له أكثر من ثلاثة شهور، لكن لم تتحرك الجهات المختصة من أجل الشروع في عمليات التنقيب.

الفحوصات أولية

ويؤكد عميد كلية العلوم في الجامعة الإسلامية د. بسام السقا إجراء الفحوصات بصورة غير رسمية في مختبرات كلية العلوم بالجامعة، ويقول: "إن العينات التي تم فحصها تحتوي على غاز الطهي الطبيعي، لكن الأمر يحتاج إلى تحليل أكثر دقة".

ويضيف: "مختبراتنا غير متخصصة في اكتشاف الغاز، لكن تستطيع ان تحدد نوعية الغاز فقط أما حجمه ونطاق المنطقة التي يقع بها فهذا شيء غير وارد". ويتابع: "ما توصلنا له عبارة عن ارهاصات بوجود غاز، لكن إثبات ذلك يحتاج إلى متخصصين وفحوصات أكثر تعمقا، ونحن لم نجر كامل الفحوصات، لم نخاطب بصورة رسمية، والعينة لم يجر عليها تحاليل كاملة، لذلك لم يصدر تقرير رسمي".

بدوره ينفي مدير العلاقات العامة في سلطة الطاقة المقالة بغزة احمد أبو العمرين وجود أي علاقة لسلطة الطاقة المقالة بالإعلان عن اكتشاف حقل الغاز الجديد ويقول: "نحن نحاول أن نتابع الموضوع، لكن لا يوجد أي شيء رسمي، وما يتم هو مجرد حديث في الإعلام".

فلسطين حقل كبير من البترول والغاز

ويؤكد خبراء جيولوجيين واقتصاديون أن فلسطين تقع فوق حقل واسع من البترول والغاز. وحسب خبراء في المجال الجيولوجي فإن الطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في الأعماق تتراوح بين 1000 إلى 6000 متر (عند درجات حرارة تتراوح بين 60 إلى 150 درجة مئوية) تنتج بترولا، بينما تلك المدفونة في أماكن أعمق وعند درجات حرارة أعلى فإنها تنتج غازا طبيعيا.

خبراء يؤكدون: فلسطين منطقة واعدة بتروليا ويجب القيام بحملة دولية واسعة للضغط على إسرائيل



ادخال الاسمنت لغزة .. فرحة لم تدم

الفقر يسكن بيوتا في غزة.. بسبب الاسمنت

الملاذ.. نشاط اقتصادي جديد

أصحاب المطابخ الشعبية تأثروا أيضا، وهذا ما يؤكد أمد الشاعر صاحب مطبخ شعبي برفح، مبينا أن قطاع الإنشاءات كان يفتح سوقا رائجة لأصحاب المطاعم والمطابخ الشعبية حيث جرت العادة بقطاع غزة ان يقدم صاحب البيت قيد الإنشاء وجبات الطعام للعمال والمقاولين، وعندما كان الاسمنت متوفرا بالأسواق راجت فكرة فتح مطابخ وزاد عدد المطاعم بشكل كبير حيث استثمر العديد من أصحاب الأموال في هذا المجال، وعلى الرغم من أن المنافسة كانت كبيرة بينهم لكثرة أعداد المطابخ والمطاعم إلا أن الجميع كان يستفيد، لكن في الوقت الحالي هناك مطاعم أقفلت أبوابها والبعض ذهب للبحث عن نشاط اقتصادي جديد لاستثمار أموالهم.

وعلى باب المركز الصحي التابع لوكالة الغوث في حي تل السلطان برفح وقف الشاب عمر خليل خلف بسطة وضع عليها بعض ملابس الأطفال. ويقول: "كنت أعمل في مجال القصارة مع أحد المقاولين، لكن بعد أن منعت إسرائيل دخول الاسمنت وأصبح دخوله عبر أنفاق التهريب مستحيلا توقف مجال القصارة الذي يعتمد على الاسمنت بشكل رئيسي، وبعد مرور أربعة أشهر عن توقف العمل وجدت نفسي مجبرا للبحث عن لقمة عيش لأولادي ولم يكن لدي رأس مال لأفتح محلا تجاريا فاضطرت لاقتراض مبلغ بسيط من أحد أقاربي وفتحت هذه البسطة لتوفير بعض احتياجات أسرتي، وعلى الرغم من أن العائد المادي لا يقارن بالذي كنت أحصل عليه في عملي بالقصارة إلا أن شيئا بسيطا في هذه الظروف الصعبة أفضل من العدم".

ويحذر العديد من المراقبين من أن استمرار هذا الوضع المتردي قد يعرض الطبقة العاملة إلى مجاعة في قطاع غزة، وأن يتحول القطاع إلى ساحة مفتوحة للجرائم للحصول على المال في الوقت الذي يعجز فيه شبان ويافعون وأصحاب مهن وحرف من توفير قوت أولادهم.

في حركة البناء بالقطاع، وتعطل عشرات المهن، التي تضم آلاف الأيدي العاملة، وانضمامهم لسوق البطالة، مشيرا إلى أن الطبقة العاملة تعتمد في أرزاقها على عمل المياومة وهي تشكل السواد الأعظم من سكان القطاع، سواء كانوا بلا مهنة وشهادات أو حاصلين على شهادات لكن لم يحالفهم الحظ بوظائف ملائمة، لذلك فإن دخل هؤلاء العمال توقف مع توقف دخول الاسمنت لأسواق القطاع عبر المعابر الإسرائيلية، وأنفاق التهريب.

ويقول أحمد العيموي أحد أصحاب شركات المقاولات ومصانع الباطون ان توقف العمل لفترة كبيرة دفعه في البداية إلى دفع نصف راتب للعاملين لديه، لكن مع مرور الوقت واستمرار الأزمة لم يجد هو وشركاؤه مفرًا من إغلاق المصنع ووضع حارس عليه تم اختياره بناء على وضعه الإنساني الأضعف من بين زملائه العاملين وتحدد راتبه بـ 500 شيقل شهريا لحراسة المصنع وتزبييت الماكينات خوفا من تأكلها، بعد أن كان يتقاضى 2000 شيقل شهريا، لكن هذا العامل كان أكثر سعادة من غيره لأنه حصل على فرصة عمل بينما زملاؤه انضموا إلى صفوف البطالة.

وأعرب عن حزنه الشديد لما آلت إليها الأمور من ترد للأوضاع الاقتصادية وتوقف العمل في مصانع الباطون وتسريح العاملين، مشيرا إلى أنه وشركاؤه ترددوا كثيرا قبل أن يتخذوا قرارا بتسريح العمال لديهم، لكن لم يعد أمامنا حل آخر، مبينا أن وجود الاسمنت ينعش الوضع الاقتصادي بشكل عام وليس عمال المصانع فقط. عمر تمارز صاحب ورشة حدادة بخان يونس يؤكد أيضا ان غياب الاسمنت أثر على كافة المجالات، مشيرا إلى أنه بعد أن كان يعمل بالحجز اضطر حاليا لتسريح العاملين في ورشته ولا يجد من يطرق بابها.

وقال: الحركة في القطاع تراجعت بشكل كبير، وبيوت عاد الفقر ليسكنها من جديد بعد أن فارقتها لأعوام عندما كان الاسمنت متوفرا.

نادر القصير

حياة وسوق

يعيش قطاع غزة ظروفًا اقتصادية يصفها المراقبون أنها الأصعب منذ سنوات، جراء غياب الاسمنت وما رافق ذلك من تجميد العديد من المهن وانحسار مجالات التجارة التي تعتمد على توافره، ما دفع بعض التجار الكبار الى البحث عن أسواق جديدة لاستثمار أموالهم.

عشرات المهن تعطلت

ويشتكي العشرات من التجار وأصحاب المهن التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على توافر الاسمنت، خاصة التي تتعلق بقطاع الإنشاءات.

تاجر الاسمنت برفح أبو أنور الهمص يقول: يعتقد العديد من المواطنين ان غياب الاسمنت من الأسواق ينعكس سلبا على البنائين والمقاولين والعاملين في مجال الإنشاءات فقط، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح، فالركود الاقتصادي في الأسواق سببه الرئيس غياب الاسمنت.

وأضاف: النجارون وأصحاب محلات الألمونيوم والعمالون في مجال البلاط وأصحاب المحلات التي تسوق السراميك، والعمالون في مجال الدهان والديكور، والمحلات المسوقة لها، والمقاولون ومحلات السباكة والمواد الصحية، وغيرها من المهن التي تتصل بشكل مباشر بقطاع الإنشاءات كلهم تضرروا بشكل غير مباشر من غياب الاسمنت.

وأوضح الهمص ان الاسمنت هو المحرك الرئيسي لحركة التجارة في القطاع، فإذا توافر بالسوق يجد أصحاب الشاحنات وسائقوها والعمال وأصحاب المعدات التي تستخدم بالبناء والقصارة، ومصانع الباطون والعمالون فيها عملا لهم.

الطبقة العاملة في مهب الريح

أما المواطن نصر أحمد فيؤكد ان توقف إدخال الاسمنت أدى لشلل

انتشارها يؤدي الى ظهور اشخاص يتخذونها مهنة ليكون المواطن ضحية خداعهم وكذبهم

الواسطة والمحسوبة.. آفة خطيرة تنهش جسد المجتمع والدولة

وقال براك في ختام دراسته: "محاولة المشرع الفلسطيني الحد من انتشار الواسطة والمحسوبة من خلال تجريمها فعل يحمده عليه من حيث المبدأ، لكن الاشكاليات التي وقع فيها المشرع عند النص على هذه الجريمة جعلته يهدر أهمية النص".

واضاف: "وما محاولات البحث هذه الا اظهار نقاط القوة في النصوص التي اعتمدها المشرع والتأكيد عليها ووضع اليد على نقاط الضعف لمعالجتها حتى يعاقب الجاني ويؤتي النص أكله ويحقق الغاية المرجوة منه".

وختم براك قائلًا: "النظر بعين التدقيق للنصوص القانونية التي تنظم جريمة الواسطة والمحسوبة ومن خلال تبين نقاط الضعف فإنه لا يمكن تطبيق هذا النص ويستحيل العقاب عليه في الصورة الواردة فيه ما يوجب تعديله".

من جانبه قال مفوض ائتلاف "أمان" لمكافحة الفساد، د.عزمي الشعيبي: "في ظل وجود الثغرات القانونية في امكانية معاقبة مرتكبي هذه الجريمة قانونيا فإنه لا بد من العمل على أكثر من مستوى بما في ذلك المستوى المجتمعي لمحاربة هذه الآفة الخطيرة خاصة ان أغلب المواطنين وفق استطلاعات (أمان) السابقة وضعوا محاربة الواسطة والمحسوبة ضمن الأولويات التي يجب معالجتها كونهم يعانون منها، اضافة الى ان اغلبية الموظفين العموميين يشعرون بالضيق والحرع من انتشار هذه الظاهرة وسط تأكيد العديد منهم ان اعتماد الشفافية في الاجراءات بعيدا عن الواسطة يريحهم ويجعلهم قادرين على الأداء الأفضل بعيدا عن مشاعر الاحراج أو الخوف من رفض الواسطة والمحسوبة".

واثيرت خلال الجلسة العديد من الملاحظات والآراء بخصوص الدراسة وآليات مواجهة الظاهرة خاصة ان الدراسة اشارت الى عدم وجود أي حكم قضائي صادر عن نيابة الفساد ومحاكم الفساد بخصوص الواسطة والمحسوبة، الا حكم وحيد قامت به نيابة الفساد باحالة قضية ضد متهم بهذه الجريمة الا ان المحكمة قضت بتهمة الرشوة وليس بتهمة الواسطة والمحسوبة ما يدل على صعوبة تطبيقها.

ويعاقب على هذه الجريمة حسب قانون مكافحة الفساد بالجس من ثلاث سنوات الى خمسة عشرة سنة وغرامة مالية تصل الى قيمة الأموال محل الجريمة اضافة الى رد الأموال المتحصلة من الجريمة، لكن براك يرى ان العقوبة الأصلية في جريمة الواسطة والمحسوبة هي فقط السجن المؤقت ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة بعد ان اضى عليها المشرع الصبغة العقابية اعتمادا على مبدأ الغرامة النسبية التي تقوم على فكرة التعويض المختلط بالجزاء.

في المقابل فان الواسطة والمحسوبة لا يشترط عند ممارستها الحصول على منفعة مباشرة بل يمكن ممارستها لتحقيق مكاسب مستقبلية. وقال الشعيبي: "هذا صحيح حيث يوجد ما يعرف ب (بنك المنافع) حيث يرمي مرتكب هذه الجريمة لتقديم خدمات على أمل الحصول على منفعة مستقبلية عند حاجته لها".

ودفعت ضبابية التعامل القانوني مع هذا النوع من جرائم الفساد المشاركين في الجلسة الى تأييد التركيز على الجهود الشعبية والمجتمعية في مواجهة مخاطرها لا سيما انها تمس أغلبية الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع وتجعلهم يدفعون ثمن انتشارها واتساعها في الحالة الفلسطينية.



من ارشيف صحيفة «الرياض»

خاصة ان المشرع الفلسطيني خلط بين جريمة الواسطة والمحسوبة وجريمة الرشوة من خلال اشتراط الفائدة المادية أو المعنوية العائدة على الموظف المختص الذي ارتكب فعل الواسطة أو المحسوبة.

ووفقا للدراسة التي اعدتها الخبير القانوني، الدكتور أحمد براك، لصالح الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية والمساءلة "أمان" فان الواسطة والمحسوبة تعد أكثر صور الفساد انتشارا في مجتمعنا الى حد ان الأذن اعتادت على سماع هذا المصطلح بين العامة ما يؤشر الى انتشارها الواسع، في حين انها اصبحت مدعاة للتفاخر لدى البعض.

ويعد فعل الواسطة والمحسوبة أحد اشكال الفساد الاداري الذي ينجم عنه قيام جريمة يعاقب عليها القانون حيث تنبه المشرع الفلسطيني لآفة الواسطة والمحسوبة وأثارها السلبية فاوردتها في القرار بالقانون المتعلق بمكافحة الفساد رقم (7) لسنة 2010 حيث نص على تجريم اتيان فعل الواسطة والمحسوبة.

وحسب براك فان الواسطة والمحسوبة تخلان بمبادئ دستورية ثابتة وأساسية في الدساتير المختلفة ومنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته وأهمها الاخلال بمبدأ المساواة حيث ان الواسطة والمحسوبة لا تعطي الشخص المستحق ما كان يجب ان يحصل عليه وانما تعطيها لآخر نتيجة الواسطة والمحسوبة مخالفة بذلك المادة التاسعة من القانون الأساسي الفلسطيني التي تنص على "ان الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الاعاقة"، اضافة الى انها تخل بمبدأ دستوري آخر خصوصا في حالة التوظيف وهو مبدأ تكافؤ الفرص الذي نصت عليه المادة (4/26) من القانون الأساسي بقولها: "تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص".

الدراسة خاصة فيما يخص مكافحة جريمة الواسطة والمحسوبة بما في ذلك أهمية العمل على تفعيل دور الاستراتيجية الأمنية القضائية لزيادة الرقابة على الجهات الحكومية من خلال سن القوانين الجديدة وتعديل القوانين القديمة، وضرورة حجب الملاذ الآمن من خلال توفير سلطات قانونية خاصة لتحديد أسماء الأشخاص الفاسدين واصدار مذكرات توقيف بحقهم ومنعهم من مغادرة البلاد أو الدخول للدول الأخرى عبر الاتفاقيات، وادخال مفهوم الحكومة الالكترونية وايجادها ضمن اساسيات العمل الحكومي ما يساهم في تقليل شعور المواطن بالحاجة للواسطة والمحسوبة طالما انه يتعامل مع آلة جامدة وليس مع بشر، وتوعية وتثقيف وتأهيل وتدريب الموظفين واذكاء وعيهم بمخاطر الفساد وابرز الآثار السلبية الخطيرة التي تخلقها ممارسة ظواهر الفساد وتوعيتهم بالآفة الخطيرة التي تنهش جسد المجتمع والدولة.

ويضاف الى الوسائل التي يمكن ان تشكل قواعد متينة لمواجهة خطر هذه الآفة، أهمية الانضمام الرسمي بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقبة الى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الساعية للحد من انتشار الفساد ومن بينها الواسطة والمحسوبة مثل ميثاق الأمم المتحدة لعام 2005 أو مبادرة الحكم الجيد للتنمية، وزياد التوعية المجتمعية بأضرار الواسطة والمحسوبة وابرز مخالفتها للشرع والقانون ومواصلة الجهود لمكافحة الفساد ومنه الواسطة والمحسوبة عن طريق الاحتراس والاعتصامات السلمية، وتعزيز التدابير الوقائية التي يمكنها الحد من انتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبة والفساد بشكل عام وتوعية المواطنين بأن القوانين والأنظمة كفيلة بانجاز مصالحهم بكل يسر.

ويأتي ذلك في وقت كشفت فيه الدراسة صعوبة تطبيق العقوبة على من يمارسون الواسطة من الناحية العملية بسبب وجود اشكاليات قانونية،

حياة وسوق منتصر حمدان

كشف خبراء قانونيون وحقوقيون، عن مؤشرات للانتشار الواسع للواسطة والمحسوبة في المجتمع الفلسطيني يرافقه مضاعفة الانطباع الشعبي العام بأنها منتشرة بصورة كبيرة ما يؤدي الى تقويض العدالة والفرص المتساوية في الحصول على الوظيفة أو المنفعة العامة ما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني، مشددين على أهمية العمل العاجل على المستوى المجتمعي لمحاربة هذه الظاهرة المقلقة وتنمية الثقافة الراضة لها على مختلف المستويات خاصة في ظل عدم محاكمة أي مرتكب لهذه الجريمة الواردة في قانون هيئة مكافحة الفساد.

انتشار جريمة الواسطة والمحسوبة وسلباتها في المجتمع الفلسطيني، كانت محط اهتمام ومناقشة في جلسة حوار نظمها ائتلاف "أمان" بمشاركة خبراء ومتخصصين في المجال القانون والحقوق في مقره في مدينة البيرة، في اطار استعراض نتائج دراسة تأصيلية تحليلية حول "جريمة الواسطة والمحسوبة في القانون الفلسطيني".

والواسطة مرتبطة بانهيار القيم والمثل وعدم احترام الحق والاستهانة بالآخرين، ما ادى الى الجور والظلم، والتفاخر والتكابر على الناس ما يدفع المواطن اليها لحل مشاكله اضافة الى وجود اسباب اجتماعية ترتبط بمجموعة من القيم التي ترى ضرورة مساعدة القريب على حساب الكفاءة.

كما ان فقدان الثقة بين المواطن وجهات الادارة الحكومية أنشأ اعتقادا لدى المواطن بأنه لن يحصل على حاجته دون اللجوء الى الواسطة والمحسوبة، في حين ان الابتعاد عن نظام الجدارة والاستحقاق سواء في قرارات الحكومات المتعاقبة في التعيين والترقية أو في ميدان تقديم الخدمات العامة ساهم في انتشار هذه الظاهرة وسط ضعف القوانين والأنظمة ما يسهل على بعض الناس اختراقها وتجاوزها، كما ان التعقيدات المكتبية والمعاملة السيئة وطول الاجراءات التي تتبعها الأجهزة الحكومية كانت من العوامل المشجعة لانتشار هذه الظاهرة.

وأشارت الدراسة الى العديد من الأسباب المرتبطة بهذه الظاهرة مثل تداخل مفهوم علاقة السياسة بالادارة لدى بعض القيادات وخضوع بعض القيادات التنفيذية لضغوط بعض السياسيين والحزبيين ممن يسعون للحصول على مزايا واستثناءات لمواطني دوائرهم الانتخابية وهذا ساهم بصورة كبيرة في زيادة انتشار الواسطة والمحسوبة.

ومن السلبات التي أثرت على المجتمع جراء انتشار هذه الظاهرة انها اصبحت مدعاة لشعور المواطنين بالظلم وعدم العدالة ما يؤدي الى نخر عزيمة، كما ان عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بسبب اتباع الواسطة والمحسوبة يؤثر مستقبلا على جودة اداء المرافق العامة في تقديم الخدمات للمواطنين، في حين ان تعميق وتكريس الروابط العشائرية والعائلية والطائفية والشلية يؤدي الى المساس بمبدأ سيادة القانون، اضافة الى ان اللجوء للواسطة والمحسوبة ادى الى ظهور أشخاص وطبقة في المجتمع تتخذ من الواسطة مهنة لها ما يجعل المواطن ضحية الخداع والكذب ما يسهل ظهور الرشوة في المحصلة.

واتفق المشاركون في الجلسة على ما جاء في

الأمير الوليد بن طلال يشيد بأعمال التطوير والبناء في الإرسال سنتر

حياة وسوق

أشاد الأمير الوليد بن طلال بأعمال التطوير والبناء في مشروع الإرسال سنتر، الذي تنفذه مجموعة عمار العقارية الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في القطاع العقاري، وذلك خلال زيارته لفلسطين الأسبوع الماضي، حيث صحبه خلال الزيارة الدكتور محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ورئيس مجلس ادارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وقام باستقبالهما المهندس منيف طريش الرئيس التنفيذي لمجموعة عمار العقارية. وأكد الدكتور مصطفى أن "الإرسال سنتر سيشكل الوجهة التجارية الأولى في فلسطين، وسيخدم ما يقارب من 800 ألف مواطن فلسطيني، وسيجمع ما بين التطور العمراني الذي تشهده فلسطين، وبين تلبية للاحتياجات المتزايدة للمرافق المكتبية والتجارية والترفيهية، بالإضافة إلى موقعه الذي يتوسط محافظة رام الله والبيرة، ليحدث نقلة نوعية في طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة".

وقدم المهندس طريش للأمير وليد والوفد المرافق شرحا عن فكرة تطوير المشروع وأهدافه، وأطلعهم على حجم الإنجازات في المشروع والخطط المستقبلية المعدة للتطوير والفرص الاستثمارية المتاحة، وأشار إلى أن برج عمار شارف على الانتهاء، في حين بدأت مجموعة عمار بتسويق المشروع من خلال تمليك أو تأجير عدد من الطوابق لعدد من الشركات العاملة في فلسطين. وقدم طريش موجزا عن المشاريع العقارية الكبرى التي تنفذها مجموعة عمار والتي أتاحت فرصة أمام المطورين العقاريين المحليين للمشاركة في بناء ونهضة القطاع العقاري في فلسطين وتسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه. وأشاد الأمير الوليد بحجم الإنجاز والتطوير العمراني وأبدى إعجاب به بالمشروع ومستوى التخطيط العمراني والبنية التحتية التي يتمتع بها المشروع، وشجع على دراسة الفرص الاستثمارية في فلسطين ومن ضمنها الإرسال سنتر. وسيكون الإرسال سنتر بمثابة المركز المالي والتجاري في محافظة رام الله والبيرة حيث يتضمن عددا من الأبراج المكتبية

التي ستكون المقرات الرئيسية لعدد من المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى في فلسطين، منها شركة اتحاد المقاولين وشركة كهرباء محافظة القدس وبنك القدس وبنك فلسطين، بالإضافة إلى برج عمار الذي سيكون مقرا للعديد من الشركات المرموقة العاملة في فلسطين. ويشتمل البرج على طوابق مكتبية وصالات عرض ومحلات تجارية بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل كافيتريات وناد رياضي ومصلى ومدج لعقد اجتماعات عامة مجهز بأحدث التقنيات. وسيعكس الإرسال سنتر بصمة ايجابية في الاقتصاد الوطني، حيث وفر المشروع لغاية الآن المئات من فرص العمل في مجالات الهندسة والبناء وغيرها، إلى جانب استفادة الشركات الفلسطينية التي شاركت بالتنفيذ من المشروع، والتي اكتسبت خبرة ودخلا اضافيا، كما أن الإرسال سنتر ساهم بتعزيز مكانة المنتجات الوطنية في السوق، من خلال اعطائها الأولوية خلال التنفيذ، وعمل على تنشيط قطاعات البناء والصناعات المحلية وغيرها من القطاعات المكتملة لقطاع البناء.

.. وجائزة أفضل وسيط مالي لشركة الوساطة التابعة

EMEA Finance "تمنح بنك فلسطين ثلاث جوائز بينها

أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية على مستوى الشرق الأوسط

حياة وسوق



طاقم بنك فلسطين اثناء تسلمه الجوائز

منحت مجلة EMEA Finance العالمية "بنك فلسطين" ثلاث جوائز، هي جائزة أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية للبنك على مستوى الشرق الأوسط وذلك عن مشروع "حداائق البيارة"، لينفرد البنك لأول مرة بالحصول على هذه الجائزة من المجلة العالمية المذكورة. اضافة الى جائزة "أفضل بنك في فلسطين" التي حافظ البنك عليها منذ ثلاث سنوات، فيما منحت المجلة ذاتها شركة الوساطة التابعة للبنك جائزة أفضل وسيط مالي في فلسطين ضمن تصنيفها السنوي للعام الثالث على التوالي لسنة 2013. وجرى تسليم الجوائز خلال حفل أقامته مجلة EMEA Finance العالمية يوم الاربعاء 26-2-2014 بفندق أبراج مدينة الجميرا/ بإمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة عدد من رواد القطاع المصرفي حول العالم والبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الشرق الأوسط. حيث تسلم الجائزة خلال الحفل طاقم من البنك بينهم؛ هاني ناصر، مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية، وصادق فروانة، مدير عام شركة الوساطة، وهبة طنطش مسؤول قسم المسؤولية الاجتماعية. وثمان هاشم الشوا، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ "بنك فلسطين" استمرار البنك بالحصول على ثلاث جوائز دفعة واحدة، مشيرا الى أن ذلك يدفعه لبذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز مستوى الخدمات وتنوعها وتطويرها بشكل يحقق مستوى الرضى لدى العملاء، مضيفا أن حصول البنك وشركة الوساطة المالية على جوائز EMEA Finance يمثل اسهاما بوضع فلسطين وقطاعها المصرفي على خارطة المؤسسات

التي ساهمت في انجاح المشروع. حيث كان لعرض الفيلم تأثير على الحضور وإشادة بالمشروع الذي فاز بالجائزة. من ناحية أخرى، عبر صادق فروانة، المدير العام لشركة الوساطة المالية التابعة للبنك عن فخره لحصولها على جائزة EMEA Finance، وقال ان هذا الانجاز يأتي وسط تحقيق الشركة معدلات تداول متميزة، ومساهمة الشركة في استقطاب العديد من المستثمرين المحليين والأجانب، واستطاعت اقناعهم بجدوى الاستثمار في فلسطين، وهو ما يؤكد قدرة الشركة على العمل رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها فلسطين والمنطقة، حيث ان الكثير من الأسواق المالية الاقليمية تعاني حالة من عدم الاستقرار نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية. وقال فروانة ان الشركة استطاعت تجاوز هذه الظروف بفضل كوادرها البشرية ذات الخبرة والكفاءة بالتعامل مع المستثمرين، ومساهمي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأسواق المال العربية. من جانبهم، عبر عدد من الحضور عن اعجابهم بما حققه البنك خلال السنوات القليلة الماضية، كما أشادوا بمشروع البيارة الذي يتم تنفيذه، مشيرين الى أن المشروع يستحق الحصول على الجائزة ضمن أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية في الشرق الأوسط، لما له من أهمية في فلسطين وحاجة أطفالها الى تكاتف الكثير من المؤسسات لتطويره وتوسيعه على عدة مستويات. وتعرف مجلة emefinance بأنها مطبوعة Exporta Publishing & Events، وتعمل خصيصا على توثيق الأحداث والانجازات المالية والمبادرات المتطورة في عالم المال والأعمال في قارات؛ أوروبا، وإفريقيا، والشرق الأوسط.

عن 630 ألف عميل، وارتفاع رأس المال الى 200 مليون دولار، وحجم الأصول التي زادت لتصبح حوالي 2.35 مليار دولار أميركي. كما أشارت طنطش الى دور البنك في المسؤولية الاجتماعية التي خصص لها البنك 5٪ من أرباحه السنوية الصافية والتي تم توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة منها التعليم والصحة والثقافة والفنون والتنمية الاقتصادية والمساعي الانسانية وشؤون المرأة. كما تحدثت طنطش عن مشروع حداائق البيارة الذي فاز بها البنك حيث يسعى البرنامج الى انشاء مئات الحدائق الترفيهية في كافة القرى والريف والمحافظات الفلسطينية، خصوصا أن هناك العديد من الأطفال لقوا حتفهم جراء لعبهم في أماكن غير آمنة. بالإضافة الى ذلك، فقد عُرض خلال حفل التوزيع فيلم حول مشروع حداائق البيارة الذي ينفذه البنك بالتعاون مع عدد من المؤسسات

المالية العالمية، مشيدا بالأداء الذي حققه البنك والوساطة التابعة له، مؤكدا أن هذه الانجازات المتوالية تؤكد سلامة الإجراءات البنك والاستراتيجية المتبعة وعملياته وشركاته التابعة. ولفت الشوا، أن هذه الجوائز تعد تكريما للبنك، وتوجيا لإسهاماته الكبيرة في انجاح المشاريع الاقتصادية في فلسطين، ومواجهة التحديات المختلفة للحد من الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتوفير فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم المشروعات. كما استمر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ما جعل له دورا فعالا ومهما في بناء الاقتصاد الفلسطيني. من جانب آخر، فقد ألفت هبة طنطش، مسؤولة قسم المسؤولية الاجتماعية في البنك كلمة، سردت فيها مسيرة البنك وتطوره، منذ تأسيسه في العام 1960، وأشارت الى ارتفاع ثقة العملاء الذين وصل عددهم الى ما يزيد

اقبال كبير على التسجيل وموازنة قليلة

"الحكم المحلي" تدعم مشاريع تنموية مجتمعية لعضوات الهيئات المحلية

وهذا قد يؤدي الى اشكاليات مع العضوات والهيئات المحلية الى ان الوزارة ستعمل على زيادة ميزانية المشروع المدعوم من الوكالة الألمانية للتنمية (G.I.Z) بعد عدة شهور من بدايته، علما ان هذه المشاريع ستخضع لتقييم ومراجعة فنية ومالية من قبل لجان هندسية ومالية وادارية شكلتها الوزارة في كل محافظات الوطن، اذ ان عمل العضوات سيكون تطوعيا وموازنة المشاريع لن تتحمل اي نفقات تشغيلية.

المشاريع مشاريع لانتاج السجاد العجمي والتصنيع الغذائي واقامة حدائق عامة ونواد ومشاريع خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وفئات الشباب والمسنين وحفر آبار مياه. ولأن عدد العضوات المتقدمات للحصول على الدعم المالي الذي لا يتجاوز 20000 دولار لكل مشروع غير مستردة كبير جدا فان وزارة الحكم المحلي ستواجه العديد من العقبات التي لها علاقة باختيار مشروع واحد من بين عشرة مشاريع من نفس التخصص

ملكي سليمان

حياة وسوق

اطلقت الادارة العامة للمشاريع بوزارة الحكم المحلي مشروع "دعم مبادرات عضوات مجالس الهيئات المحلية" لتمكينهن من الحصول على دعم مالي لاقامة مشروع تنموي أو مجتمعي يستهدف كافة شرائح المجتمع المحلي وتشرف عليه العضوة وبدعم ومساندة من الهيئة المحلية والحكم المحلي. ومن هذه

مشروع نادي نسوي

"حياة وسوق" التقى بالعديد من عضوات الهيئات المحلية والبلدية اللواتي تقدمن باستثمارات للحصول على دعم لمشاريعهن، وكذلك مع مسؤولين من الحكم المحلي لتسليط الضوء على المبادرة كونها الاولى من نوعها في فلسطين والمنطقة وللإطلاع على العقبات التي ستواجهها الوزارة مع بدء تنفيذ المشاريع.



جهاد زهور عضو مجلس بلدي بلدية البيرة والمنسقة العام لشبكة العضوات في الهيئات المحلية بمحافظة رام الله والبيرة تقول ان لديها عدة مشاريع لكنها ستعطي الأولوية لدعم اقامة ناد نسوي في المدينة لأنها تفتقر الى هكذا مشروع. كذلك لديها مشاريع اخرى مثل حفر بئر مياه لري الحدائق والمزروعات الخاصة بالبلدية. ولا تخفي زهور تخوفاتها من "غربة" المشاريع المتكررة والمقدمة من قبل العضوات وكذلك وضع شروط وضمانات فيما يتعلق بالمباني المؤجرة التي ستقام فيها المشاريع لضمان استمرارية عملها بشكل دائم. ووضحت زهور ان مشروع اقامة النادي يمكن ان يعود بالفائدة المالية من خلال الرسوم التي ستدفعها كل عضوة وبالتالي سيمول المشروع نفسه. وتخلص زهور الى القول: تم التشاور مع رئيس وأعضاء المجلس البلدي فيما يتعلق بالمشروع والذين رحبوا بالفكرة.



وتقول **المحامية سناء عرنكي** عضو مجلس بلدية بيرزيت: لدينا العديد من المشاريع بالشراكة مع المؤسسات القائمة في المدينة وهي مشاريع تنموية ومجتمعية، كما ان المجلس البلدي أقر موازنة خاصة لاقامة مشاريع تنموية بمشاركة المرأة لتطوير المدينة، لكننا فوجئنا ان المدة المحددة لموعد تقديم المشاريع كانت قليلة ولا تكفي للمراجعة والمتابعة".



أحلام خليل مخطوب عضو مجلس قروي القبية بمحافظة القدس تقول: "تقدمنا بمشروع اقامة ناد رياضي للنساء مقابل رسوم اشترك شهرية لأننا بحاجة الى مشاريع تشجع النساء على النشاط والعمل".

انتاج السجاد



نوال شحادة عبد الوهاب عضو مجلس قروي بيت سوريك بمحافظة القدس تقول: "بعد دراسة احتياجات المرأة في القرية من مشاريع وجدنا مشروع انتاج السجاد العجمي أفضل أنواع المشاريع التي توفر الدعم المالي لاربعة عشرة امرأة اذ ان المنطقة تفتقر الى هكذا مشاريع كما تمتلك النساء الخبرة الكافية للعمل في هكذا مشاريع، وسنشترى المواد الخام اللازمة من مدينة الخليل". وتتابع عبد الوهاب: "ليس الهدف تجاريا، بل وطنيا للمحافظة على تراثنا الذي يتعرض للسرقة من قبل اسرائيل، وهذه الحرفة (السجاد العجمي) تتعرض للزوال والاندثار، ولا بد من حمايتها. اصف الى ذلك فان المشروع يهدف الى كسر الحاجز بين المجلس وسيدات المجتمع، وسيتم تسويق المنتجات في مدن رام الله والقدس ونابلس".

اقبال كبير .. وموازنة صغيرة

وتقول **المهندسة رماح الرمحي** من الادارة العامة لادارة المشاريع بوزارة الحكم المحلي: "الهدف من المبادرة اعطاء العضوة الحق في اختيار مشروع تنموي أو مجتمعي يساهم في خدمة المجتمع ويعطيها الفرصة لاثبات ذاتها". وتضيف الرمحي: "فوجئنا بعدد العضوات المتقدمات للمشاريع، لكن الموازنة المتوفرة الآن لا تكفي لتنفيذ جميع المشاريع، وسيتم فرز المشاريع واختيار الأكثر فاعلية من خلال اللجان الخاصة بالتقييم، وهذا يثير تخوفاتنا من احتجاج عضوات على رفض مشاريعهن، ونأمل خلال فترة قليلة ان تتضاعف موازنة المشاريع لتستفيد منها كافة الهيئات المحلية والبلدية". وتؤكد الرمحي ان وزارة الحكم المحلي لا تتدخل في تحديد المشروع ونوعيته وانما العضوة هي التي تحدد ذلك بالتشاور مع هيئتها المحلية، لكننا نحرص على ان تكون المشاريع تخدم كافة فئات المجتمع. ويقول سمير منصور مدير العلاقات العامة في مديرية الحكم المحلي بمحافظة رام الله والبيرة: "ان الوزارة تسعى الى تعزيز دور المرأة في الهيئات المحلية والبلدية، وهذا ضمن استراتيجيتها لمساعدة العضوات على خلق مشاريع تنموية ومجتمعية تخدم مصالح المجتمع، ولذا ترك الأمر للعضوة في تحديد واختيار المشروع الذي تريده وترى انه مناسب لبيئتها بالتشاور مع نساء المجتمع، وان تكون وهذه المشاريع لها علاقة بالصحة والتعليم والبيئة وذوي الاحتياجات الخاصة، وستقوم اللجان المختصة بتصويب المشروع بما يتلاءم مع البيئة والظروف التي تناسب كل هيئة محلية وبلدية".



رحاب ابراهيم حسين عضو مجلس قروي دير قديس بمحافظة رام الله والبيرة تقول: " لدينا مشروع خاص بالنساء وهو تأسيس جمعية نسائية لتوفير مكان للتدريب على اعمال واشغال لها علاقة بالتصنيع الغذائي والأشغال اليدوية" مشيرة الى ان انه تم الاتفاق على هذا المشروع بعد التشاور مع النساء وانه يأتي ضمن خطتنا الاستراتيجية التي وضعناها في المجلس وهي الاهتمام بالطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

حياة وسوق

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 589.13 نقطة منخفضاً 1.66 نقطة، أي ما نسبته (0.28 %) عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشرات قطاعات التأمين والصناعة.

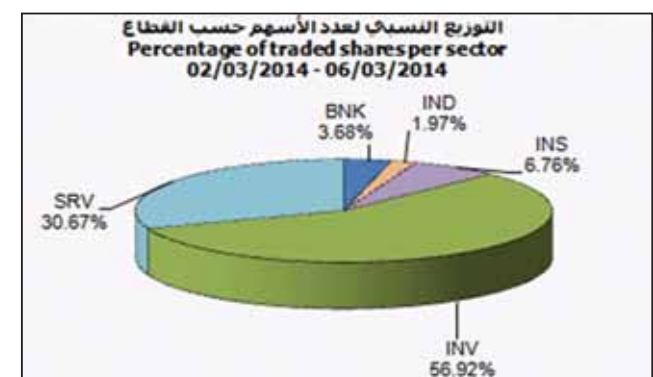
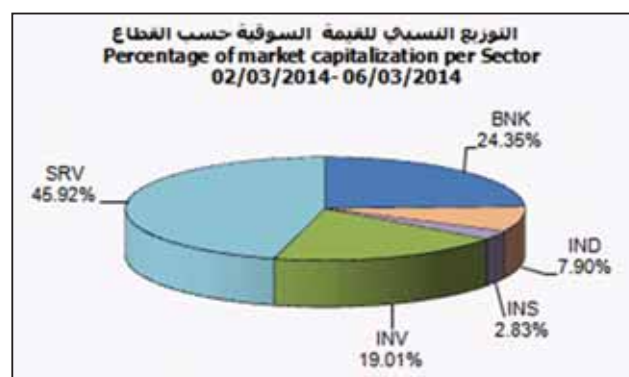
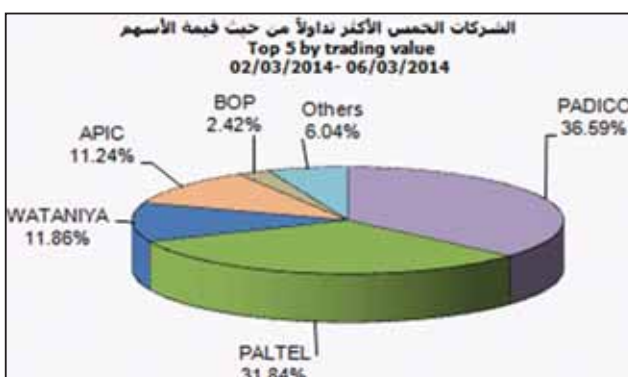
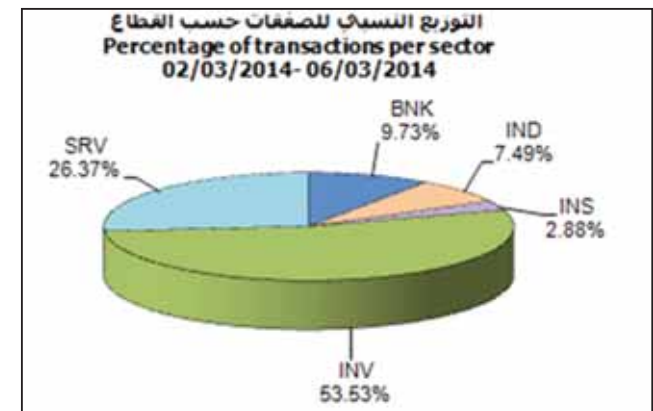
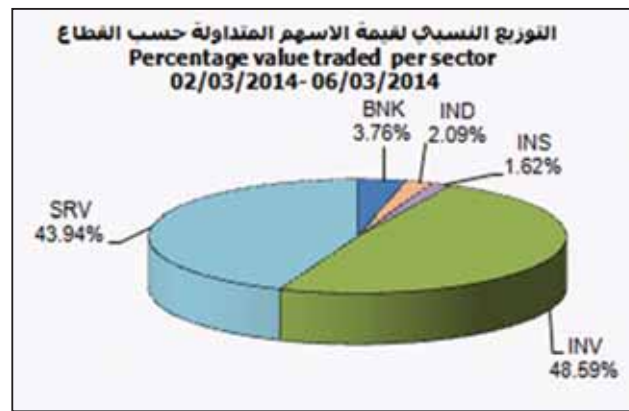
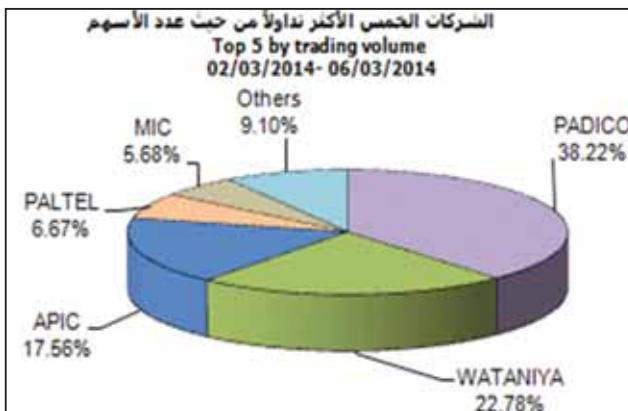
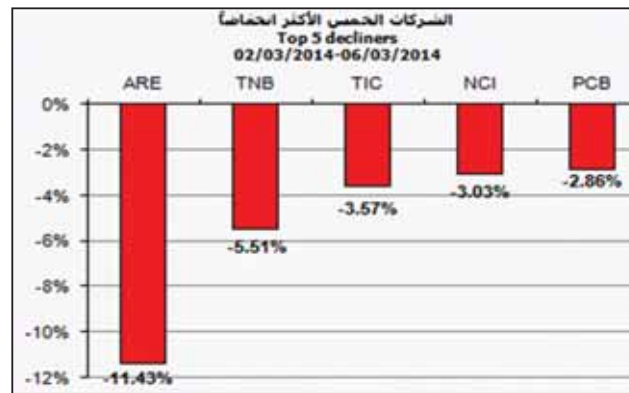
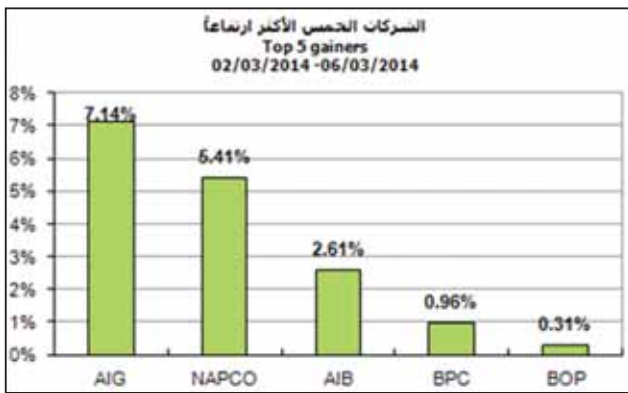
وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 7,533,009 أسهم بقيمة 14,461,828 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 1,388 عقداً. وتم تداول 32 شركة من أصل 50 شركة مدرجة حيث شهدت 5 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 15 شركة واستقرت أسعار أسهم 12 شركة أخرى.

البورصة في أسبوع

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير (%)	نقطة
القدس*	589.13	590.79	-0.28 %	-1.66
العام**	303.41	304.31	-0.30 %	-0.9
البنوك والخدمات المالية	125.68	126.21	-0.42 %	-0.53
الصناعة	69.26	69.16	0.14 %	0.1
التأمين	45.17	45.14	0.07 %	0.03
الاستثمار	31.57	31.77	-0.63 %	-0.2
الخدمات	56.14	56.24	-0.18 %	-0.1

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/3/6-2	2014/2/27-23	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	7,533,009	5,861,078	28.53 %
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	14,461,827	11,325,290	27.69 %
عدد الصفقات	1,388	1,325	4.75 %
عدد جلسات التداول	5	5	0.00 %
القيمة السوقية (US\$)	3,548,625,387	3,495,755,340	1.51 %
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,892,365	2,265,058	27.69 %



ادمان غير طبيعي على الغاز

بقلم: ليعاد اورتر

تجري شركة الكهرباء هذه الأيام حملة اعلانات واسعة تحتفل فيها بالطفل الجديد في العائلة - شتكر الصغير. الأب القلق يدور حول ابنه الخدج بقلق صادق على سلامته وصحته ويغلق عليه بفقاعة بلاستيكية مكتومة. تلوث الهواء، غاز الدفيئة وذرات الرصاص، كلها مساوئ تأتي للتخريب علينا جميعا وعلى شتكر الصغير البيئة النقية لبلادنا الصغيرة.

لا يهم أن جزءا مهما من التلوث الذي سيتعرض له لا يأتي على الاطلاق من مصادر شركة الكهرباء التي توجد على ارتفاع عشرات الأمتار بل من أنابيب النفط للباصات، الشاحنات وباقي المركبات التي توجد تماما امام أنفه. والسبب في ذلك بسيط: عربات الأطفال ببساطة أدنى وبالتالي أقرب الى مستوى الطريق والى مخارج النفث من المركبات. كما أن الغالبية العظمى من المركبات في اسرائيل تواصل كونها تتحرك بالبزين والسولار، والمبادرة الأخيرة لادخال المركبات الكهربائية انتهت بفشل ذريع.

كما يتباهى الاعلان بتخفيض غازات الدفيئة. حقيقة هو النشر وصحيح هو الأمر. فانبعثت غازات الدفيئة كنتيجة لاحتراق الغاز الطبيعي أدنى بنحو 40 في المئة تقريبا من احتراق الوقود الاخرى، كالمزوت، السولار أو الفحم.

من تقرير "صفر نفث لأكسيد الكربون في اسرائيل" والذي نشره مؤخرا المنتدى الاسرائيلي للطاقة يتبين ان انتاج 1 ميغا واط من خلال احراق الغاز الطبيعي ينفث الى الجو نحو 419 كغم من ثاني اكسيد الكربون مقابل 850 كغم تنتج في اعقاب باقي الوقود التي ذكرت اعلاه. وهذا بالفعل تخفيض حقيقي ولكنه ليس بكاف.

تشكل أبار الغاز التي عثرت عليها اسرائيل تغييرا استراتيجيا في خليط الطاقة لدولة اسرائيل وتقليصا شبه مطلق للحاجة الى الاعتماد على توريد الوقود من دول اخرى. ولكن حذار ان ننسى ان هذا البئر ايضا سينتهي في غضون عقدين أو أكثر، الأمر المنوط بوتيرة تصدير هذا المقدر الوطني.

معقول الافتراض ان الشركات التي فازت بالامتيازات وحصلت مؤخرا على اذن الحكومة للتصدير ستفعل جل ما تستطيع كي تضاف ارباحها المالية من هذا الذخر باهظ الثمن، وذلك في أقصر فترة زمنية ممكنة. وعندما ستقف دولة اسرائيل أمام بديلين: العودة الى اساليب الانتاج القديمة والوقود الملوث؛ أو فحص استيراد الغاز الطبيعي من مصادر اخرى لمواصلة تشغيل منظومات الانتاج القائمة. والحقيقة هي أنه توجد بدائل اخرى، لأسفنا تدحر الى هوامش النقاش.

ذات التقرير الذي ذكر يعرض، اكثر من أي شيء آخر، بديلا فكريا. وهذا هو بديل صفر النفث. فالقدرة على انتاج خيار بديل لميول الانتاج الحالية هي ضرورية لغرض تحويل المرغوب فيه الى واقع وليس فقط على مستوى الدولة، بل وعلى المستوى العالمي ايضا من اجل الكفاح ضد ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.

توجد دولة اسرائيل في هذه اللحظة في وضع من الادمان الأولي لمقدرات الغاز الطبيعي التي توجد فيها. وهذا الادمان يمكنه أن يدفع مسؤولي اقتصاد الكهرباء الى محاولة الأشفاء بعيدة المدى واستغلال المقدر لأجيال الى الأمام، لكن لأسفنا، أمام اغراء الهجوم الهائلة من الغاز التي اكتشفت، فان معظم الاحتمالات هي ان العكس هو ما سيحصل - ودولة اسرائيل ستعمق فقط هذا الادمان بل وربما تخاطر بأخذ حقنة زائدة.

ان دولة اسرائيل ملزمة بان تنظر في عيون الأجيال القادمة (وعيني شتكر الصغير فتنبئ استراتيجيا بعيدة المدى للنجاعة في الطاقة، الانتقال الى مصادر متجددة لا تلوث على الاطلاق وهكذا القيام بما هي مسؤولة عنه - كي تتمكن في يوم من الأيام، حين يصبح شتكر الصغير نفسه هو أب ايضا، من ان يقول لابنه ان الهواء الذي يتنفسه نفي بالفعل، والبيئة التي يعيش فيها صحية بالفعل.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

التعزز الاقتصادي للعرب يجتذب النار

بقلم: رون غارلتس

في الزمن الأخير لا يمر اسبوع دون أن يقترح مصدر كبير في الحكم أو في الساحة السياسية في اسرائيل سحب حق مدني أساسي آخر من المواطنين العرب. والأئتلاف مصمم مؤخرا على حث رفع نسبة الحسم، القانون الذي سيؤدي الى القاء العرب من الساحة السياسية. وجاءت هذه الفكرة بعد سلسلة من المبادرات المشابهة، بما فيها مشروع قانون رئيس الائتلاف، النائب يريف لفين للسماح لرب العمل بالتمييز ضد مرشح لم يخدم في الجيش - الأمر الذي سيخلق شرعية قانونية للتمييز ضد المواطنين العرب في سوق العمل واتخاذ خطوة لحرهم منها.

لفين اياه يحاول ايضا ان يحث الى الامام سياسة تميز بين المواطنين المسيحيين والمسلمين في تخصيص المقدرات، وتميز الاوائل ايجابا، وهكذا تعمق أكثر فأكثر التمييز في الميزانية الذي يعاني منه المسلمون، وفي الطريق ايضا تحدث نزاعا بين التجمعات السكانية.

وأخيرا، بعد المحاولات لحث تشريع يلقي بالعرب من الكنيست، يميز ضدهم في اماكن العمل، يعمق التمييز تجاههم ويحدث نزاعا في داخلهم، يأتي الحل السياسي المثالي: سحب مواطنة مئات آلاف المواطنين العرب في المثلث من خلال نقلهم الى الدولة الفلسطينية. وزير الخارجية، افغدور ليبرمان، يحرص على تكرار هذه الفكرة الى جانب الرسائل السياسية المعتدلة التي طرحها مؤخرا. والرسالة للمواطنين العرب واضحة: اذا لم تستكتوا فستكون مريرة وشريرة نهايتكم.

صحيح، ليست كل هذه المحاولات ستترجم الى قوانين وسياسة، ولكن حتى تحقق واحدة منها يكفي لاحداث ضرر هائل. في كل الأحوال، فان مجرد ادخال مثل هذه الأفكار الى النقاش العام ليس أقل من عملية تخريبية يوقعها حزب الحكم بحق المواطنين العرب وبحق المحلات لبناء علاقات طيبة بين المجموعتين.

هذا الهجوم هو بلا ريب ثمرة تعزز اليمين المتطرف، الذي يحظى بالتأييد الجماهيري والقوة السياسية غير المسبوقة. ولكن عندما نقف للدفاع عن الديمقراطية وعن حقوق المواطنين العرب، ينبغي لنا أن نننبه الى أن هذا الهجوم يدل ايضا - مهما بدا هذا مفاجئا - على سياقات ايجابية، وعلى رأسها التعزز الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي للمواطنين العرب. رغم السياسة التمييزية التي يعود تاريخها الى تاريخ الدولة، فان المجتمع

العربي في اسرائيل نجح - بمساعدة عوامل في المجتمع اليهودي، بما في ذلك حتى في عدة وزارات حكومية - في التحسين بشكل كبير لوضعه الاجتماعي - الاقتصادي، تقليص عدم المساواة، التحدي الناجع لمؤسسات الدولة والحفاظ على تمثيل سياسي مهم وأصيل في الكنيست. وهكذا فقد تعزز المجتمع العربي، والآن نشهد بوادر انخراطه في مراكز القوة، الاقتصاد والمجتمع في اسرائيل. طالما كان المواطنون العرب ضعفاء ويتم اقصاؤهم، فانهم لم يهددوا الهيمنة اليهودية. في صباي في السبعينيات كان اليهودي الذي لم يتجول في البلدات العربية ما كان ليري عربا الا كعمال يديويين في البساتين والبناء. اما اليوم فالوضع مختلف. المواطن اليهودي الذي يدخل الى صيدلية سيرى هناك على نحو شبه دائم صيدليا عربيا؛ وفي غرفة الطوارئ يحتمل أن يكون طبيب عربي هو الذي يعالجه؛ وللطلاب اليهود بات يوجد محاضرون عرب بل ومدير عام وزارة حكومية ووزير عربي باتوا موجودين. وحتى رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، جيء به امام هيئة قضائية برئاسة قاض عربي، بعث به لسنوات طويلة في السجن. اليهود في اسرائيل لم يعودوا دوما فوق في كل سلم، في كل مدرج وكل وضع. وهذا يضعف انظمة عالم اليمين القومي المتطرف، الذي يخاف من تحطيم الهيمنة المطلقة لليهود. وخلافا لعناصر اخرى في اليسار والجمهور العربي، الذين يستخفون بانخراط العرب الاقتصادي والاجتماعي، يحتمل أن يكون عناصر اليمين يحسنون تشخيص الطاقة الكامن في ذلك، ويحاولون وقف الخطوة التي يرونها كخطيرة. لو كان العرب مجرد عمال يديويين، ما كان النواب من اليمين ليضغطون لبذل كل جهد مستطاع كي يلقوا بهم من سوق العمل، من التمثيل السياسي وأخيرا ايضا من حق المواطنة. ان الهجمات على المواطنين العرب خطيرة وجسيمة، ولكن شدتها ايضا تشهد على النجاح الذي حققه المجتمع العربي والقوة التي تحت المساواة والشراكة في المجتمع الاسرائيلي. ماذا يعني هذا بالنسبة للمستقبل؟ كلما تعزز المجتمع العربي، سيجند اليمين المتطرف كل قواه كي يحاول وقف هذه المسيرة. وللمواطنين اليهود والعرب الذين يرغبون في مستقبل جيد في هذه البلاد لا مفر غير الاستعداد لصراع طويل، عنيد ومستمر، ولكن في نهايته سنقيم هنا، رغم أنف واردة المحرضين، مجتمعا متساويا ومشاركا.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

تل أبيب.. مدينة من دون تنزيلات

بقلم: ينيف خليلي

بطوكيو عن رأس القائمة بعد سنوات عديدة سارت فيها العاصمة اليابانية على الرأس. وحسب جداول جودة الحياة، فان سنغافورة هي اليوم المدينة الأعلى في العالم، ضمن امور اخرى بسبب اسعار المواصلات في المدينة التي تعتبر غالبية بثلاثة أضعاف على الأسعار في نيويورك مثلا. وتستورد سنغافورة الطاقة، الكهرباء والمياه من دول اخرى بسبب هزال المقدرات الطبيعية المحلية الأمر الذي يزيد غلاء المعيشة في المدينة. ولا بد أن السياح الاسرائيليين لن يسرهم أن يقرأوا ان سنغافورة هي ايضا احدي المدن الغالية في العالم لشراء الملابس. طوكيو التي تصدرت القائمة في السنوات الأخيرة هبطت حتى المرتبة السادسة في القائمة التي تتقاسمها مع مدن كركاس (فنزويلا)، جنيف (سويسرا) وميلبورن (استراليا). المرتبة الثانية في القائمة تحتلها باريس، بعدها تأتي اوسلو، زوريخ، سيدني. وتغلق قائمة العشرة مدن الأولى من حيث الغلاء كوبنهاغن عاصمة الدنمارك. وبالمقابل، ما هي المدن العالمية الأقل غلاء في العالم: الرياض وجدة في السعودية، بنما سيتي، الجزائر، دمشق كدمندو، نيودلهي، كراتشي ومومبي. مدينة بوخارست هي المدينة الاوروبية الوحيدة التي تظهر في قائمة المدن الأقل غلاء في القائمة.

كيف يفحصون؟

غلاء المعيشة العالمي هو استطلاع نصف سنوي لدائرة الاستعلامات في دائرة الايكونومست. ويقارن الاستطلاع أسعار أكثر من 160 منتجا وخدمة مختلفة في 140 مدينة تقع في 93 دولة. وفي كل استطلاع يجمع أكثر من 50 ألف سعر. وهذه ليست الأسعار الموصى بها للمستهلك او كلفة المنتجات، بل الأسعار التي تجبى بالفعل من الزبائن في الدكاكين والمحلات التجارية. وكل الأسعار تترجم الى الدولار.

عن "يديعوت/ مامون"

سنغافورة اطاحت بطوكيو

في قمة القائمة وقعت هزة أرضية صغيرة عندما أطاحت مدينة سنغافورة

جفاف الشرق الأوسط ينذر بارتفاع أسعار الغذاء العالمية

رويترز

يقول خبراء بالأمم المتحدة ومتخصصون في علم المناخ إن أجف شتاء تشهده منطقة الشرق الأوسط في بضعة عقود ربما ينذر بارتفاع أسعار الغذاء العالمية مع نفاذ المحاصيل المحلية وتآزم سبل العيش للمزارعين.

وبدرجات متفاوتة أصاب الجفاف نحو ثلثي الأرض الصالحة للزراعة والمحدودة أصلا في سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية والعراق.

وقال محمد حسين المتخصص في الاقتصاد البيئي بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) "إذا نظرنا إلى المئة سنة الماضية فلا أعتقد أننا سنجد خمسة أعوام متتالية شهدت مثل هذا الجفاف".

وأضر الجفاف بالفعل بمحاصيل الحبوب في مناطق في سوريا وبدرجة أقل العراق. وبعض الدول المتضررة من الجفاف هي بالفعل من كبار مشتري الحبوب من الأسواق العالمية.

وقال ناقد خميس خبير البذور والاستشاري بالفاو "عندما تجد الجهات المسؤولة عن استيراد السلع الغذائية الأساسية نقصا في الإنتاج ستتجه إلى الأسواق الخارجية حيث سيدفع الطلب الزائد بلا شك أسعار الغذاء العالمية للارتفاع".

ويظهر مؤشر المطر أن المنطقة لم تشهد نقصا في مياه الأمطار على هذا النحو منذ عام 1970 على الأقل.

وقال حسين إن هذا جزء من النتائج الأولية لدراسة فنية مشتركة عن إدارة مخاطر الجفاف أجرتها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة منها الفاو وبرنامج التنمية ومنظمة التربية والعلم والثقافة (يونسكو) ومن المقرر نشرها هذا الشهر.

وقال خبراء في علم المناخ ومسؤولون إن السلطات المسؤولة عن المياه والزراعة إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بدأت إعداد خطط للإعلان رسميا عن حالة جفاف في الشرق الأوسط تمتد حتى المغرب وجنوبا حتى اليمن.

وقال محمد الخولي خبير الموارد الطبيعية في مؤسسة بلانينك الاستشارية الدولية المتخصصة في الدراسات الجيولوجية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إن الجفاف يزداد حدة في أجزاء من شرق البحر المتوسط والعراق في حين يضرب بقوة سوريا مجددا بعد أن اصابتها بضع موجات جفاف في العقود الأخيرة.

وفي الأردن - وهو واحد من عشر دول تواجه أسوأ نقص للمياه في العالم - قال وزير المياه والري حازم الناصر لرويترز إن هذه مستويات سقوط الأمطار هي الأسوأ منذ بدء عملية التسجيل قبل 60 عاما.

ويقول مسؤولون إنه حتى بعد العاصفة الثلجية القوية المفاجئة التي اجتاحت المنطقة في منتصف ديسمبر كانون الأول كانت سدود المملكة ممتلئة بنسبة 42 في المئة فقط انخفاضا من 80 بالمئة العام الماضي.

وفي لبنان حيث جرد التغير المناخي منحدرات الجبال من الثلوج المطلوبة لإعادة ملء آبار المياه الجوفية قال فادي أسمر استشاري الأنظمة البيئية الذي يعمل مع وكالات تابعة للأمم المتحدة إن معدل سقوط المطر "أقل كثيرا من المتوسط".

وأضاف قائلا إن الضغط على موارد المياه بسبب الإسراف في الاستخدام زاد مع وجود ما يقرب من مليون لاجئ مسجل منذ بدء الصراع في سوريا عام 2011.

إسرائيل هي الوحيدة التي لا تواجه مشاكل حادة وذلك بفضل استثماراتها طويلة الأجل في محطات تحلية المياه وتقنياتها الرائدة في إدارة المياه.

وفي العراق وسوريا - حيث أغلب الأراضي لا تصلح للزراعة - سيزيد الصراعات الأهلية وعدم توافر منشآت كافية لتخزين المياه من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الريفية المعتمدة على زراعة المحاصيل وتربية الماشية.

وتظهر الدراسات الميدانية المستندة إلى الأمم المتحدة أن ما يزيد على 30 في المئة من الأسر في العراق وسوريا وبدرجة أقل في الأراضي الفلسطينية والأردن مرتبطة بالزراعة.



وقال حسين "إنتاج المحاصيل أخذ في الانخفاض بسبب الجفاف. لذا نلمس الآن تأثيرا في حياة الكثيرين في هذه الاقتصادات الزراعية الرعوية".

وفي العراق الذي كان يتباهى يوما بامتلاك أكبر مساحات من الأراضي الخصبة في المنطقة.. لم تمض سوى ثلاث سنوات فقط على انتهاء آخر دورة جفاف كبرى والتي أثرت على أكثر من 73 بالمئة من البلاد.

وتشير مقتطفات من دراسة تشرف عليها الأمم المتحدة ومن المنتظر نشر نتائجها قريبا إلى أن الجفاف في العراق سيستمر وستزيد شدته في الفترة من 2017 إلى 2026 ما يزيد من اعتماد واحد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم على واردات الغذاء الأجنبية.

وتقول المقتطفات أن تركيا - التي تنبع منها معظم موارد العراق وسوريا من المياه - خفضت كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات من خلال إقامة سدود لتلبية حاجاتها المحلية المتزايدة من الماء.

ويقول خبراء في الزراعة بسوريا إن ضعف الأمطار في البلاد أثر بالفعل على إنتاج القمح المتوقع في 2014 بالمناطق الرئيسية المعتمدة على الأمطار في شمال شرق البلاد والمفترض أن تكون جاهزة للحصاد في حزيران وتموز.

ويشير الخبراء إلى أنه حتى إذا هطلت أمطار وفيرة في مارس آذار فإن ذلك لن ينقذ محصول الحبوب المعتمد على المطر والذي أهب الزراع أنفسهم بالفعل على استخدامه علفا للماشية.

وقال أسمر: "حينما يتأخر المطر يذبل محصول الحبوب في النهاية".

ومن المتوقع أن يزداد تقلص إنتاج المحاصيل في ذلك البلد الذي

كان يتباهى ذات يوم بوفرة محصول القمح. ويعتمد إنتاج القمح في سوريا الآن على المناطق المروية بمياه نهر الفرات والمياه الجوفية والتي كانت لا تمثل قبل 2011 أكثر من 40 في المئة من إجمالي الإنتاج السنوي.

وقد يقلص الجفاف والصراع إنتاج القمح الإجمالي في سوريا إلى أقل من ثلث المحصول قبل تفجر الأزمة والذي بلغ حجمه نحو 3.5 مليون طن بحيث يزيد قليلا عن مليون طن في 2014. ويقول خبراء بالزراعة إن أفضل تقديرات لمحصول العام الماضي لم تتجاوز مليوني طن.

ويعزو بعض الخبراء في سوريا ارتفاع أسعار الغذاء الذي فاقم التوترات الاجتماعية ومن ثم أشعل شرارة انتفاضة 2011 إلى الجفاف الذي بلغ ذروته خلال عامي 2008 و2009 لكنه امتد حتى 2010.

وقال حسين "قبل الاحتجاجات كانت أسعار الغذاء في تزايد. وهذا الارتفاع في أسعار الغذاء أعطى الدافع للاحتجاج.. أي أن هذا حدث بسبب الجفاف وانعدام التخطيط".

وقال اقتصاديون متخصصون في المجال الزراعي إن ما فاقم هذه الصعوبات الاقتصادية تعثر برامج الدعم التي كانت توزع بكفاءة من قبل أسمدة وبنودا بأسعار مدعومة على ملايين المزارعين المتضررين من الجفاف في كل من سوريا والعراق.

ويتوقع خبراء بالشرق الأوسط المزيد من دورات الجفاف المتكررة في السنوات المقبلة مصحوبة بتأخر مواسم المطر في الشتاء وهو ما سيلحق ضررا بالفاكهة من خلال الإزهار السابق لأوانه ويمنع محاصيل الحبوب من النمو بشكل كامل.

وقال فادي أسمر "دورات التغير المناخي أقصر الآن وهو ما يعني في النهاية.. أمطارا أقل ودورات جفاف أكثر تكرارا".

هاتف ذكي جديد من الصين يتميز بقدرة معالجة عالية

الكاميرا:

بذلت "كسيومي" جهداً كبيراً للترويج لنظام كاميرا "إم آي 3" الرقمي. وتقول إنها شيدتها من مستشعر "سوني إكس مور" الذي يلتقط تحديداً ووضوحاً عالياً يبلغ 13 ميغابيكسل. علاوة على ذلك تستخدم الكاميرا عدسات واسعة الزاوية بنمط 28 مليمترًا موصولة بكشاف ضوئي وماضٍ مزدوج يعمل بمبدأ الصمام الثنائي الباعث للضوء (إل إي دي). ويبقى أن تثبت كل هذه الأجهزة أن بمقدور الكاميرا التقاط صور عالية النوعية، بيد أن الأوصاف الموضوعة والمنشورة تشير إلى ذلك.

المعالج وأجزاؤه:

من المؤكد أنك لن تجد معالجا من نوع "ميدياتيك" الضعيف في جهاز كهذا، بل بدلا من ذلك يأتي الهاتف إما مع شريحة "تغرا 4" الجديدة الرباعية النواة، بسرعة 1.8 غيغاهيرتز، من إنتاج "إن فيديا"، أو معالج "كوالكوم سناب دراغن 800" العصري. وهذه القوة الحسابية قد تكون مقرونة بذاكرة عشوائية (رام) 2 غيغابايت، مع سعة تخزين داخلية قدرها 16 غيغابايت. وهذه السعة تبدو تافهة قليلا لأنه يتوقع أن أي هاتف ذكي من النوع الممتاز يجب أن يتسع إلى 32 غيغابايت من التخزين والحفظ الداخلي، أو مع وجود فتحة لتخزين إضافي خارجي. وكان قرار "كسيومي" حكيما باختيار بطارية 3,050 ملي أمبير ساعة الثقيلة، التي من شأنها إطالة فترة الشحن الكهربائي.



هاتف ذكي

توفر عادةً بريقاً شديداً بزوايا للرؤية أفضل من نظيراته الخالية من هذه التقنية.

البرنامج وواجهة التفاعل فهما مشابهان للكثير من الهواتف الأخرى من صنع "إنتش تي سي"، و"سامسونغ"، و"إل جي"، وبدرجة أقل من "موتورولا". لكن "كسيومي" أضفت واجهتها الخاصة التي فصلتها خصيصاً لهذا الجهاز، الذي يستخدم نظام تشغيل "أندرويد أو إس". ونظام التشغيل MIUI هذا يوفر المزيد من المراحة المتناسقة، وآلاف من الأفكار الأصلية بغية إضفاء طابع شخصي عليه. ومن المؤكد أن MIUI مشابه لنظام "آي أو إس" من "أبل".

تحولت الصين إلى مقر ساخن للإنجازات الخاصة بالأجهزة اليدوية، والهاتف الذكي "إم آي 3" من إنتاج شركة "كسيومي"، التي مقرها بكين، هو مثال حي على هذا الاتجاه وهي التي تقع على مسافة أميال قريبة من الشركة الصانعة لروبوتات غير مثيرة أو لافتة للنظر. لكن الهاتف الجديد هذا مصفح بالألومنيوم من النوعية الجيدة، ومعياً بأجزاء عالية التطور من إنتاج "فيديا"، و"كوالكوم"، و"سوني".

خصائص الجهاز

يتميز الجهاز أيضاً بشاشة واسعة قياس خمس بوصات وبطارية كبيرة. وقامت "كسيومي" أيضاً بوضع مفهومها الخاص لنظام "أندرويد" الذي يدعى MIUI في الهاتف الجديد.

وفيما يلي مميزات هذا الجهاز، وفق وصف ستيف وزنيك المؤسس المشارك لـ "أبل" الذي أثنى على الجهاز. فمن ناحية التصميم له بدن رشيق ومربع بسماكة 0.3 بوصة، مما يضفي عليه مسحة من الرقي بجوانبه المنحنية بنعومة، وتركيب هيكله من الألومنيوم، الذي يذكرنا بجهاز "نوكيا" الأخير، وبمنتجات "أبل" مثل "لوميا 1020" و"آي بود ميني".

وتقول "كسيومي" إن "إم آي 3" يستخدم شاشة عالية الوضوح قياس خمس بوصات، وشاشة من البلور السائل مع تقنية "اي بي إس" التي

مكبر صوت نحيف.. مصمم على شكل طبق



مكبر

من طرفة المستدق إلى مغناطيس كهربائي يدعى الملف الصوتي، محاط بمغناطيس آخر. وعندما يسري التيار الكهربائي في الملف الصوتي، يتحرك المكبر ليضخ موجات صوتية. وتمكنت "بريسينت" من التخلص من التصميم الهيكلي المخروطي الشكل. وبدلاً من وجود الملف الصوتي على الطرف المستدق من المخروط، قامت الشركة بلف الملف الصوتي حول حافة إطار المكبر. وهذا ما أتاح لها التحول من الهيكل القديم إلى واحد يشبه طبق فطيرة الحلوى. وتستخدم الشركة ملفاً صوتياً كبيراً قياس عشر بوصات، لتحريك مكبر الصوت المصنوع من مركبات الألياف الكربونية. وقامت الشركة بقياس المدى المستخدم للمكبر عند 20 إلى 2500 هيرتز التي تعد من النوبات

طرح حديثاً مكبر صوت نحيف وضع تحت الأريكة. وقد يحتاج الكثيرون منا إلى مكبر للصوت مثله، إذ إن المكبرات الموجودة تصمم غالباً على شكل مكعب أسود اللون كبير الحجم لا يسهم كثيراً في جمالية الغرفة. لذا فإن الكثيرين الذين يهتمون بالتصاميم والجماليات يعارضون وجود مثل هذه المكبرات في غرف الجلوس. لكن شركة "بريسينت أوديو" تقول إن مكبرها بقطر قياس 12 بوصة، وعمق بوصتين، هو الأنحف في العالم. ويمكنه أن يقبع بشكل مناسب جداً في خزانة نحيفة جداً، يمكن إدخالها تحت أريكة الجلوس، أو حتى تبييتها داخل قطعة من الأثاث.

والأسلوب الذي اتبعته الشركة الصانعة في تنحيف مكبر الصوت هذا هو عمل هندسي ذكي. فغالباً ما تكون مكبرات الصوت داخل حجرة، أو تبييت مخروطي الشكل. والمكبر هذا مركب

دولار. وتقول الشركة الصانعة إن السعر قد ينخفض إذا ما كانت هنالك طلبات كافية لتبرير الإنتاج التجاري. وهي تعمل حالياً لإنتاج مكبر كامل التجهيزات، مع خزانة وأمبيرات كهربائية، وذلك في الربع الثاني من العام الحالي، لكن السعر لم يحدد بعد.

المنخفضة جداً في الطرف المنخفض من المدى المتوسط. وبدت جودة الصوت جيدة للغاية. وسيطرح المكبر نفسه من دون خزانة، في نهاية الشهر الحالي بسعر 1000



اتصل بدون تعرفه 18 أغورة



استقبل مجاناً



باقات انترنت مميزة

احكي باتجاه جوال بنفس سعر دقيقة برنامجك أثناء تجوالك على شبكة زين الأردن.

كل يوم جديد

